الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الثورة الزراعية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية (1971-1987)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالب(ة):

سلاف دبدوش

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
محمد السعيد قاصري	أستاذ محاضر –أ	رئيسا
كمال بيرم	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
يمينة بن رحال	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 1436هـ/ 1437هـ - الموافق لـ 2015م/2016م

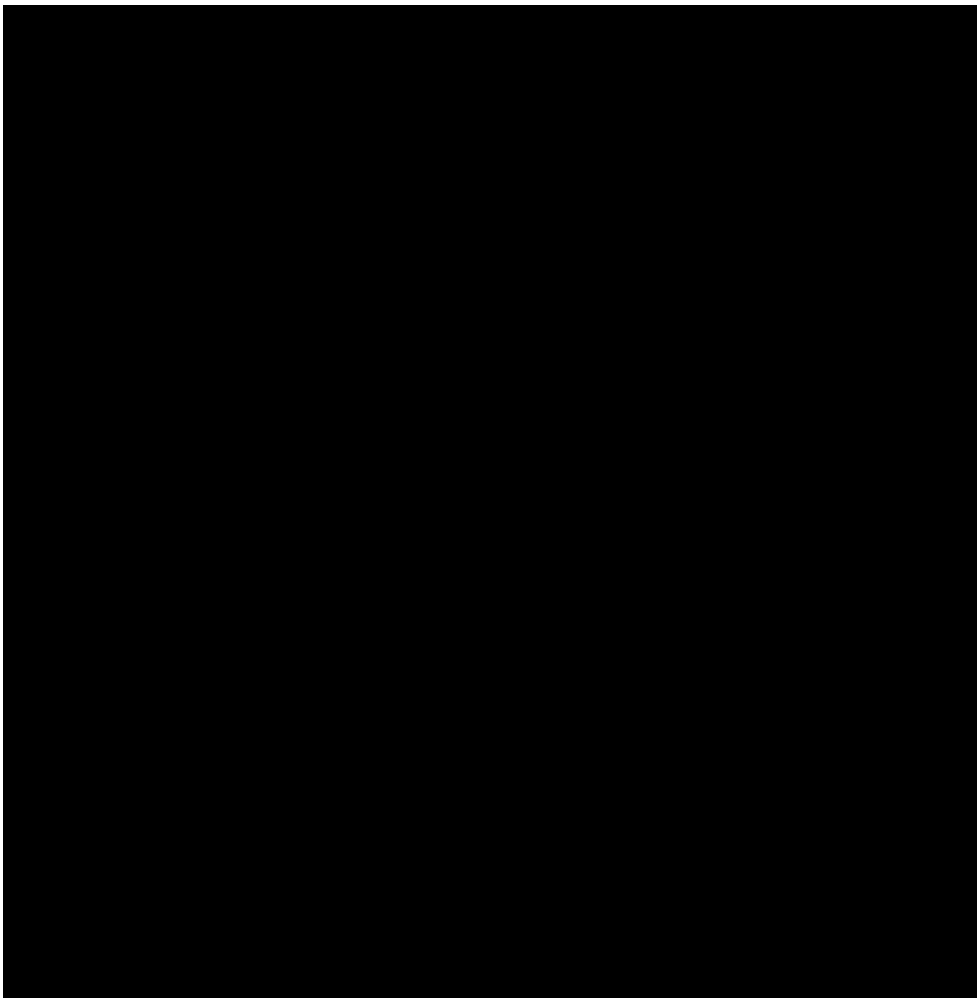

إهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ،وحنانها بلسم جراحي ،إلى بسمة وسر الوجود ،إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم ،وفي الغد وإلى الأبد إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى من كلله الله بالمهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار ،إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان وقت قطافها بعد طول انتظار إلى أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى من أعتز وأفتخر بهم إخوتي الأعزاء أحمد، عباس، هارون إلى أختي الوحيدة التي لم تتوقف لا يوما ولا لحظة عن تقديم النصح والإرشاد لي ،فهي معين في السراء والضراء إلى فاطمة.

إلى أختي التي لم تلدها أمي :أسماء.

إلى من أرى نور الحياة في عينه زوجي حمزة أعانه الله على كل خير وعائلته الكريمة التي اختارها لي القدر ،أن تكون عائلتي الثانية.

إلى صديقاتي العزيزات :رونق، كريمة، حنان ،نصيرة، صليحة، كريمة، فاطمة الزهراء ،بسمة حكيمة،نوال و سعدية.

وإلى الأهل والأقارب

وإلى كل من علمني حرفا

وإلى كل من أحبني وأراد لي النجاح.

سلاف

شكر وعرفان

قال تعالى :﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

نحمد الله كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان فظله وعطاؤه كريما . نحمده لانه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إتمام هذا العمل وهون علينا الصعاب وجعلنا من عباده الصالحين والشاكرين .

إلى قرة عيني ووجداني فؤادي وساكن روحي إلى الحبيب المصطفى ﷺ .

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي الدكتور بيرم كمال الذي بصرني بنور بصيرته ،مشرفا على هذا العمل منذ كان فكرة في ذهني حتى رأى النور.

إليه أتوجه مرة أخرى بالشكر والثناء على عظيم ما قدمه لي ،متمنية له دوام الصحة والعافية والمزيد من النجاحات.

كما أتقدم بشكري الخالص وامتناني الكبير إلى الدكتور لميش والأستاذ نويقة ،وإلى كل العاملين في الغرفة الفلاحية بولاية المسيلة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه الرسالة من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المختصر	المعنى
ج	جزء
د.ت	دون تاريخ نشر
د.م	دون مكان
ص	صفحة
ط	طبعة
م	المجلد
P	page

مقدمة

عشية الاستقلال ورثت الجزائر اقتصاد غير متوازن في مختلف القطاعات الاقتصادية ،والذي انعكس عنه وضع اجتماعي متخلف والمتمثل في الجهل ،الفقر ،المرض ...الخ.

وأمام هذه الوضعية المزرية بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ،والتي تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية ،وذلك من خلال البرامج والمواثيق ،حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية ،وتحتل فيها الزراعة مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد قوي ،معتمدين في ذلك على نظام اشتراكي كخيار سياسي واقتصادي ،وكذا سلسلة من الإصلاحات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة :التسيير الذاتي ،الثورة الزراعية والمستثمرات الفلاحية...الخ.

أسباب اختيار الموضوع :لاشك أن اختيار موضوع ما لرسالة جامعية ،مهما كانت درجتها يكون ناتجا عن عدة عوامل أثرت في الباحث ،وجعلته يستقر على موضوع معين واختياري **لموضوع الثورة الزراعية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية (*1971-1987*)** يعود إلى:

أولا :تناول معظم دراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،في قسم التاريخ بجامعة المسيلة ،للفترة العثمانية أو فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ،دون التطرق إلى ما بعد الاستقلال.

ثانيا :قلة الأبحاث والدراسات التي تشمل أوضاع الجزائر في عهد الرئيس بومدين بصفة عامة ،وموضوع الثورة الزراعية بصفة خاصة.

رابعا :محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة ،في نشر الوعي التاريخي ،و الكشف عن الواقع الزراعي خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين ،والوقوف على أهم الأحداث التاريخية التي صاحبت تطبيق مشروع الثورة الزراعية.

إشكالية البحث :في هذا البحث سنحاول تسليط الضوء على التحولات التي شهدها القطاع الزراعي في الجزائر في فترة السبعينيات من القرن العشرين ،ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى استطاعت الثورة الزراعية في الجزائر تحقيق الأهداف المرجوة منها؟

وللإجابة على هذا الإشكال وضعت مجموعة من التساؤلات ،وهي كالآتي:

- هل تمكنت الجزائر من القضاء على الإرث الاستعماري في القطاع الفلاحي ؟
- ما هي دوافع صدور ميثاق الثورة الزراعية ؟
- ما هي أهم مراحل تطبيق الثورة الزراعية ؟وما هي نتائجها ؟
- ما هي أهم المشكلات التي اعترضت مسار تطبيق الثورة الزراعية ؟

خطة البحث:

- للقيام بدراسة موضوع بحثنا هذا والذي هو تحت عنوان الثورة الزراعية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية (*1971-1987*) قمنا بوضع الخطة التالية:

- وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مدخل، مقدمة، وثلاث فصول، بالإضافة إلى الخاتمة و قائمة الملاحق.

- تطرقت في المدخل إلى وضع الزراعة عشية الإستقلال، والذي يتضمن :القطاع الحديث، القطاع التقليدي، وقطاع التسيير الذاتي .كما تناولت في الفصل الأول الثورة الزراعية المبادئ و الأهداف، وقد احتوى على ثلاث مباحث، في المبحث الأول دوافع صدور ميثاق الثورة الزراعية .أما في المبحث الثاني فقد خصص إلى ميثاق الثورة الزراعية، أما المبحث الثالث فعنونته بأهداف الثورة الزراعية .أما الفصل الثاني فهو بعنوان مراحل الثورة الزراعية، وقسم إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول تحت عنوان المرحلة الأولى والتي ينبغي انتهاؤها في 1973، ثم المبحث الثاني فتطرقت فيه الى المرحلة الثانية من الثورة الزراعية، وتشمل أراضي الملكية الخاصة .وأخيرا المبحث الثالث عنونته بالمرحلة الثالثة من الثورة الزراعية والتي تشمل تربية المواشي 1975 .اما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى نتائج الثورة الزراعية سواء ايجابية أو سلبية بالإضافة إلى معوقات الثورة الزراعية.

منهج البحث:

يحتاج البحث الذي أنا بصدد دراسته إلى مجموعة من المناهج ،والتي تساعدنا على تسهيل دراسته وهي:

1- لقد اعتمدت على المنهج التاريخي لحاجتي إلى سرد الأحداث والتحولات التي طرأت على القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية *1987* تاريخ إلغاء قانون الثورة الزراعية ،وصدور قانون المستثمرات الفلاحية.

2- إلى جانب الاستعانة بالمنهج الوصفي و التحليلي لتحليل محتوى ميثاق الثورة الزراعية ،وكذا الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها.

3- كما إستعنت على المنهج الإستنتاجي و الإحصائي لحاجتي إلى تحليل النتائج العددية التي حققتها الثورة الزراعية.

مصادر ومراجع البحث:

اعتمدت في هذه الرسالة على جملة من المصادر والمراجع ،التي تتصل اتصالا مباشرا بالموضوع ،كما اعتمدت على مراجع ثانوية لها علاقة بالمرحلة التي درستها ،ولنبدأ أولا بالمصادر:

1- Mohamed elyEs mesli ،les vicissitudes de l'agriculture ، algérienne de l'autogestion a la restitution des terres de 1990.

وهو عبارة عن كتاب تناول فيه المؤلف ظروف تطبيق سياستي التسيير الذاتي والثورة الزراعية ،والأجهزة التي تم الاعتماد عليها ،والمشكلات التي عانت منها ،والإصلاحات المطبقة لتحسين النتائج.

2- كتاب نصوص أساسية الثورة الزراعية ،والذي صدر من طرف الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،كتاب يتناول أهم دوافع صدور ميثاق الثورة ،بالإضافة إلى أهم المواد وقوانين ميثاق الثورة الزراعية.

3- ميثاق *1976* والذي صدر من طرف الجمهورية الجزائرية ،فكل هذه المصادر وغيرها ساهمت في إثراء هذا البحث.

ثانيا :المراجع ومن بينها:

1- كتاب الثورة الزراعية في الجزائر لمؤلفه سهيل الخالدي.

2- إستراتيجية بومدين لمؤلفه بول بالطا وكلودين ريللو.
3- كتاب الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية ،والذي صدر عن مجموعة نظرات عن الجزائر وغيرها.

ثالثا :الرسائل الجامعية

1- اعتمدت على مذكرة للطالبة جرمولي مليكة بعنوان السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة) ،وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة).
2- ومذكرة للطالبة صبرينة بودريوع تحت عنوان الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر ،المرحلة البومدينية نموذجا (*1965-1978*) وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة قسنطينة.

صعوبات البحث:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات لكن لاشك في ارتباطها بإمكانيات الباحث ،وموضوع بحثه ،وفي دراستي لهذا الموضوع واجهتني جملة من الصعوبات منها:

1- صعوبات الحصول على المصادر والمراجع المختصة في الموضوع ،وخاصة بالنسبة لعنصر مراحل الثورة الزراعية.
2- لقد كانت فترة الدراسة لهذا الموضوع قصيرة ،مما تعذر عليا التعمق بشكل كبير في بحثي ،لأنه يدرس فترة زمنية طويلة.
3- إن مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بسياسة التنمية الفلاحية تحتاج إلى تحليل سياسي واقتصادي معمق.

مع ذلك فقد حاولت تجاوز هذه الصعوبات من خلال توجيهات كل من ساعدني في البحث ،سائلة المولى عز وجل أن يستفيد من بحثي هذا كل طالب علم.

المدخل

وضع الزراعة عشية الاستقلال

1- القطاع الحديث

2- القطاع التقليدي

3- قطاع التسيير الذاتي

كان موضوع الفلاحة في الجزائر منذ 1830،القطاع الإقتصادي الأكثر إستقطابا لراس المال الفرنسي الذي ركز في نشاطه الإستغلالي في الأرض الجزائرية على إنتاج المزروعات المطلوبة بقوة في الأسواق الفرنسية و الأوربية بصورة عامة مثل الحبوب و الخمر والحمضيات وهذا ما أدى إلى تعرض القطاع الفلاحي الجزائري خلال فترة الاحتلال إلى تغيير جذري عنيف تسبب في انقسامه إلى قطاع متطور يسيره المعمرون والأوربيون في الجزائر ،وقطاع تقليدي تعيش منه الأغلبية الساحقة من الجزائريين[1].

الازدواجية القطاعية:

1- **القطاع الحديث** :وهو قطاع زراعي سيطر عليه المستوطنون الفرنسيون[2] ،حيث استحوذوا على أخصب الأراضي وأجودها ،فكانت مجهزة بمعدات متطورة ،حيث بلغت مساحتها *2800.000* هكتار ،بين *22000* معمرا ،اما نتاجها فهو موجه نحو فرنسا ،ويعادل *60*% من الدخل الزراعي القومي[3] ،ورغم هذه المعدات إلا أنها لا تستخدم إلا كمية محدودة من اليد العاملة فعدد الأشخاص الذين يعيشون منها حوالي *1140.000* نسمة.[4]

2- **القطاع التقليدي** :وهو قطاع زراعي يجتمع حوله سكان الريف والفلاحين الجزائريين ،يستخدم أدوات إنتاجية تقليدية[5] ،وتسوده الاستثمارات الوسطى والصغرى ،وفقا لأنظمة عقارية بالغة التنوع (ملكية بسيطة ،أراضي لا تتجزأ ،ممتلكات وقفية أو دينية ،ممتلكات جماعية وأراضي مرور جماعية)[6] ،ويشغل هذا القطاع ثلثين من الأراضي المزروعة ،وينتج *40*% من

---

(1) صبرينة بودريوع، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر (المرحلة البومدينة نموذجا *1965-1978*) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ والآثار ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،*2011* ،ص*88*.

(2) أحمد اسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي (ليبيا ،تونس ،الجزائر ،موريطانيا) ،دار النهضة ،بيروت،*2004* ،ص*182*.

(3) محمد عبد العزيز، "الاسلام والثورة الاشتراكية"، مجلة الاصالة ،ج*2*،العدد الخامس ،*1971* ،منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ،ص*31*.

(4) وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، الثورة الزراعية (نصوص أساسية) ،الطبعة الشعبية للجيش ،نشر بمعرفة مديرية الإصلاح الزراعي للجنة الوطنية للثورة الزراعية ،د.م ،د.ت ،ص*14*.

(5) عبد العالي دبلة ،الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسية) ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،دت ،ص*86*.

(6) بول بالطا وكلودين ريللو، إستراتيجية بومدين ،تعريب :خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ،ط1 ،دار القدس ،بيروت ،*1979* ،ص*103*.

الدخل الزراعي المحلي ،ولا يصدر منه إلى الخارج إلى القليل ،وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن المعمر قد أهمله ،ولم يسع إلى تنظيمه وتطوير أساليبه ،وزيادة على ذلك فإنه قد تحمل التخريب والتحطيم والحرق ،أثناء الثورة التحريرية[1].

أما أراضي القطاع الخاص فتقدر مساحتها بـ *226600000* هكتار، أي ما يعادل ثلثي مجمل الأراضي الصالحة للزراعة ،وتخضع ملكيتها بصورة دقيقة لنظم مختلفة منها ما هو ملك مشاع أو ملك وقف أو ملك جماعي[2] ،وبهذا كانت الملكية موزعة في شكل متباين جدا خاصة من حيث الاستغلال ،فكبار المستغلين الذين لا يمثلون إلا *3*% من المجموع يملكون وحدهم *25*% من المساحة القابلة للزراعة ،في حين أن الفلاحين المحرومين لا يملكون سوى *10*% من هذه المساحة[3].

ويشتغل في هذا القطاع حوالي ألف عامل دائم وألف عامل مؤقت (موسمي) يعملون *140* ألف شخص ،بينما باقي المساحة *534.000* هكتار فيعمل فيها *1100.000* شخص ويسعى لكسب قوته منها ما يقارب *5* ملايين نسمة إلى جانب ملاك مساحات شاعة ويقيمون في المدن ولا يمارسون مهنة الفلاحة[4].

3- قطاع التسيير الذاتي:

لقد غيرت الحرب هذه المقومات ،حيث أدت معسكرات التجميع والمناطق المحرمة إلى إهمال جزء كبير من أراضي الفلاحين ومعابرهم ،وأدى الاستقلال بدوره إلى الرحيل الواسع للمستوطنين ،وهكذا تفكك القطاعان[5].

لقد كان الخروج الجماعي للأقلية الأوروبية سنة *1962* نتيجة لمؤامرة دبرتها منظمة الجيش السري الفرنسي ،بعد أن فشلت في تحقيق مخططاتها ،وقصدت من ورائها بالدرجة الأولى تفريغ البلاد من الإطارات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ،وبالتالي إحداث حالة

---

(1) محمد عبد العزيز ،المرجع السابق ،ص*33*.

(2) محمد الطاهر صالح، "الثورة الزراعية (الحلم الحقيقي)" ،مجلة اول نوفمبر، ع*7* ،مطبعة بن بولعيد ،الجزائر ،*1974* ،ص*41*.

(3) وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، الثورة الزراعية (نصوص أساسية) ،المصدر السابق ،ص*15*.

(4) سهيل الخالدي، الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب الصحافيين الفلسطينيين، دار العودة ،بيروت ،د ، ت ،ص*64*.

(5) بول بالطا وكلودين ريللو، المصدر السابق ،ص*103*.

عامة من الفوضى ،حتى تظهر الدولة الجزائرية الفتية أمام الرأي العام العالمي ،بمظهر العاجز عن تسيير البلاد الأمر الذي يساعد على تحقيق العودة إليها.

وعلى الرغم من أن خروج الأوروبيين ،قد عجل بإرساء سياسة القطاع الاشتراكي والمتمثلة في قيام العمال والفلاحين بإدارة المؤسسات المهجورة التي كان يسيرها *300.000* أوروبي[1].

وفي نفس السنة شرعت البلاد في تأميم أراضي المعمرين وإستغلالها من قبل العمال الذين وجدوا أنفسهم أمام عدة ظروف مزرية مثل :تخريب المزارع وتحويل الأموال ،وتمزيق الوثائق وقرب موعد الحصاد ،كما قام العمال بتكوين لجان لتسيير مزارعهم تحت رعاية جيش التحرير الوطني ،وبفضل هذه اللجان كانت محاصيل *1963* من أحسن المحاصيل التي عرفتها الجزائر[2].

وفي نفس السنة أعلن بن بلة عبر الإذاعة والتلفزيون في *20* مارس *1963* عن تنظيم إدارة المنشآت الصناعية والمستغلات الزراعية الشاغرة ،بسبب رحيل الأوروبيين ،وفي الأول من أكتوبر من نفس السنة أعلن عن تأميم آخر ممتلكات المستوطنين الفرنسيين[3].

وهكذا تم نهائيا استرجاع أراضي المعمرين ،وأصبح القطاع المسير ذاتيا يشمل حوالي *2800.000* هكتار[4].

وفي هذا الصدد عبر بن بلة في حوار له مع أحمد منصور قائلا :" أنشأنا نظام التسيير الذاتي للمزارع ،بمعنى أن تكون ملكا للدولة على أن يكون ريعها للعمال الذين بها ،وقد أخذت فكرة التسيير الذاتي من قول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :﴿وأمرهم شورى بينهم﴾"[5].

أما أهداف التسيير الذاتي فقد حددت فيما يلي:

---

(1) محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا) ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،*2005* ،ص*191*.

(2) محمد عبد العزيز ،المرجع السابق ،ص*31*.

(3) بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال *1962-1988* ،تر:مصباح ممدوح كعدان ،تاريخ العرب والعالم *05* ،منشورات الهيئة العامة للكتاب ،وزارة الثقافة ،دمشق ،*2012* ،ص*26*.

(4) محمد عبد العزيز ،المرجع السابق ،ص*31*.

(5) أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر (كتاب الجزيرة :شاهد العصر) ،الكتاب الخامس ،دار ابن حزم ،بيروت ،*2007* ،ص*232*.

- حماية الأملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومن الملاك الكبار.
- تحدي المعمرين الذين رحلّوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي ،وتركوا الوسائل الغير الصالحة ....وغيرها[1].
- تسيير المزارع الشاغرة ،والتي تعتبر من مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وتساعده هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

أ- **على المستوى المحلي:** -المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي ،وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض.

- اتحادات الآلات الزراعية وتموين بالوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الانتاج ويهتم بصيانتها.

ب-**على المستوى الوطني** :- يعتمد على تعاونيات متخصصة هي:

- تعاونيات الإصلاح الزراعي[2].
- تعاونيات جهوية للتصريف.

ومن ضمن قرارات مارس *1963* ،تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ،والذي قام بتمويل التسيير الذاتي ،والذي كان مدعوما من الخزينة إلى غاية *1964*[3].

ثم تولى تمويله البنك المركزي حيث بلغ حجم القروض المضمونة من طرف البنك المركزي الفلاحي *600* مليون دينار جزائري[4] ،واستمر الوضع إلى غاية انتفاضة *1965* ،حيث

---

[1] إيمان معوش ونسيمة بورحلة، واقع التمويل المصرفي في الجزائر -دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين بسام -،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة ،*2015* ،ص*30*.

[2] نفسه، ص *30-31*

[3] عزيزة بن سمينة، "سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة -"،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة خيضر ،بسكرة ،*2006* ،ص*5*.

[4] نفسه ،ص*5*.

تقرر فيها إعادة تنظيم هذا القطاع على أساس اللامركزية ،وهذا ما أدى إلى إنشاء دواوين متخصصة في التسويق والمحاسبة والعتاد ،وتخصيص مصرف لتمويل هذا القطاع[1].

وبصدور أمر *30* ديسمبر *1968* ومراسيم فيفري *1969* أصبح يطلق على قطاع التسيير الذاتي اسم "القطاع الاشتراكي الزراعي" ،حيث أصبح يمثل القسم الأكبر من الصادرات الفلاحية ،تمثل الأراضي المسيرة ذاتيا حوالي ثلث المساحة القابلة للزراعة ،حوالي *300.000* هكتار ،وهي مجمعة في *2000* مؤسسة زراعية مزودة بمعدات عصرية.

والجدير بالذكر أن عمال القطاع الاشتراكي أصبحوا يتمتعون بالمنح العائلية كما تحولوا إلى منتجين أحرار ،مسؤولين عن إنتاجهم[2].

ورغم كل المجهودات المبذولة ،إلا أن إنتاج الحبوب كان منخفضا ،فلم يعد الإنتاج يتجاوز *17* مليون ،بينما حاجيات الوطن منه تصل إلى *25* مليون قنطار في السنة[3].

ومن بعض مشاكل القطاع المسير ذاتيا:

إعتبار التسيير الذاتي وهْما ،عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه.

عدم تحقيق الزيادة الانتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل ....إلخ[4].

---

(1) محمد عبد العزيز ،المرجع السابق ،ص*32*.

(2) .نفسه،ص*32*

(3) عز الدين معزة ،فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال *1899–1985*م ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،*2004/2005* ،ص *271*.

(4) عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–*1980* ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،*1982* ،ص*302*.

الفصل الأول

الثورة الزراعية –المبادئ والأهداف–

- المبحث الأول :دوافع صدور قانون الثورة الزراعية
- المبحث الثاني :ميثاق الثورة الزراعية
- المبحث الثالث :أهداف الثورة الزراعية.

المبحث الأول : دوافع صدور قانون الثورة الزراعية

إن الثورة الزراعية وحتميتها بالنسبة للأرياف تؤكدها حقائق عرفتها الأرياف الجزائرية بعد الاستقلال ،وهذه الحقائق تتمثل في عدة ظواهر موروثة عن العهد الاستعماري ،والتي من أبرزها:

1– الوضعية القاسية والظروف الصعبة للريف وحرمانه من أغلب مرافق الحياة الضرورية والتقارب الموجود بينه وبين المدينة ،خاصة سكان الريف الذين يمثلون حوالي ثلثي سكان الوطن ،وهذا ما يؤدي إلى الهجرة من الأرياف نحو المدن ،وهذه الأخيرة تؤدي هي كذلك إلى عرقلة مسيرة التنمية الوطنية ،وعدم مسايرة الأرياف للتطور الحاصل آنذاك[1].

وقد أشار هواري بومدين[2] إلى هذه الحقيقة في *17* جوان *1972* ،حيث قال :«..إن الثورة الزراعية بالنسبة إلينا عملية عدالة اجتماعية يجب أن يعيش الجزائريون على مستوى واحد لأن الدماء التي أريقت وسالت بالأمس ،والتي روت هذه الأرض الطيبة كانت دماء واحدة ...لن نقبل أبدا أن تعيش المدن على حساب الريف ،لن نقبلها كمجاهدين عشنا معهم في الأرياف والأكواخ...»[3].

2– سياسة عدم المساواة في توزيع الأراضي :تعتبر هذه الحالة السبب الرئيسي في انخفاض المستوى المعيشي للفلاحين ،وعدم قدرتهم على تحويل الأساليب الزراعية ،ومشاركتهم في التنمية الوطنية[4] ،وحسب وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر بـ *6800.000* هكتار في الشمال الجزائري ،حيث يسكنها تقريبا *800.000*

---

(1) ابن التركي، "الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف" ،مجلة اول نوفمبر ،ع23 ،مطبعة بن بولعيد ،الجزائر ،*1977* ،*ص36*.

(2)ولد في 23 اوت 1932 في دوار بني عدي ،وإسمه الحقيقي هو محمد بوخروبة ترعرع في منطقة قالمة ،حفظ القران وهو في سن العاشرة.لعب الرئيس دورا حساسا في الثورة التحريرية،فإهتم بإقامة نظام محكم من المخابرات العسكرية .اما بعد الاستقلال فقد سن العديد من القوانين كمشروع الثورةالزراعية،الصناعية و الثقافية.توفي يوم الاربعاء 27 ديسمبر 1978.ينظر صبرينة بودريوع ،المرجع السابق،ص28–34.

(3)سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين ،الرئيس القائد ،*ط1* ،قصر الكتاب ،البليدة ،*1997* ،*ص129*.

(4) ابن التركي، المرجع السابق ،*ص36*.

نسمة من أبناء الريف ،كما أن استعمال هذه الأراضي غير موزع بانتظام بين العاملين في الزراعة من السكان البالغين *1300.000* هكتار[1].

3–الاستيلاء على الأراضي:

عمل الاستعمار بكل قوة إلى الاستيلاء على الأراضي الخصبة في الأرياف ومصادرتها لفائدة المعمرين ،فقد إستولى الاستعمار منذ *1840* إلى غاية *1920* على حوالي *1325.00* هكتار[2] ،وبهذه الصورة إستطاعت انتزاع حوالي *2500.000* هكتار من أجود الأراضي ،وإضافة إلى ما اقتطع من الغابات والمراعي ،أو ما وضع تحت التطبيق في مجال حقوق التصرف ،وكذلك أعمال التخريب ،وأثار الحرب التي قضت على قسم هام من أراضي الفلاحين[3].

وهذا ما أدى بالفلاحين إلى الهجرة من الأراضي الخصبة التي كانوا يمتلكونها سابقا والتوجه نحو الجبال والمناطق القاحلة في الجبال ،فقاموا باستصلاح مساحات كبيرة من الغابات والمراعي ،وإرهاق مناطق الرعي بالماشية[4].

4–ظروف إستغلال الأراضي:

في هذه الحالة يتضح بالخصوص أن تبعية الركود الزراعي قبل تطبيق الثورة الزراعية تعود بالدرجة الأولى إلى أوضاع الهياكل الزراعية الموروثة عن النظام الاستعماري ،ويتمثل هذا الموضوع في الملاك المتغيبين والذين لا يستغلون أراضيهم بأنفسهم ،بل يستخدمون فلاحين آخرين ،ومع ذلك يجنون ربحا كبيرا ،من خلال هذا الاستخدام وهم بذلك يشكلون عامل افقار لهؤلاء الفلاحين ،وكذلك عامل استنزاف للإنتاج الزراعي بصفة عامة والناحية الاقتصادية بصفة خاصة في الريف[5].

---

(1) وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي،الثورة الزراعية ،المصدر السابق ،ص*13–14*.

(2) ابن التركي، المرجع السابق ،ص*37*.

(3) وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي،الثورة الزراعية (نصوص أساسية) ،المصدر السابق ،ص*17*.

(4) سهيل الخالدي، المرجع السابق ،ص*60*.

(5) محمد عبد العزيز، المرجع السابق ،ص*67–68*.

المبحث الثاني : ميثاق الثورة الزراعية:

منذ *1962* سعت السلطة إلى تطبيق الثورة الزراعية لكن ذلك لم يتحقق إلا بعد *10* سنوات ،وفي حقيقة الأمر فإن أهداف الثورة الزراعية هي مكملة لأهداف التسيير الذاتي ،إلا أنها أكثر دقة وصرامة في ذلك من جهة ،ومن جهة ثانية تسعى للقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ،كما قام بذلك النظام السابق[1].

ويركز الإصلاح الزراعي في هذا الصدد على إصلاح نمط توزيع الأراضي أي على تحقيق العدالة الاجتماعية ،وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من الاستغلال الإقطاعي أو شبه الإقطاعي ،كما يسعى إلى تحقيق النمو وذلك بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها ،وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتطوير طرق زراعتهم ،ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية.

والهدف الواضح من الإصلاح الزراعي هو توزيع الأراضي لفائدة الفلاحين بدون أرض أو الفلاحين الصغار الذين لا يملكون الكفاية في احتياجاتهم ،ومن جهة أخرى كانت الغاية هي تغيير وسائل الانتاج[2].

كذلك يسعى إلى توحيد القطاع الزراعي ،وذلك بتطوير القطاع التقليدي إلى مستوى القطاع العصري وإخضاع الزراعة كلها لمخطط واحد[3].

ويعود إهتمام المخطط الرباعي الأول في *1970–1973* بالثورة الزراعية إلى الضرورة الحتمية لهذه الثورة بالنسبة لتطوير الريف ،وتوفير الشروط الملائمة لحياة الجماهير الريفية[4]ويعرف في هذا الصدد محمد العيد مطمر الإصلاح الزراعي على أنه :"...إن الإصلاح

---

(1) مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة –دراسة حالة ولاية البويرة– ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر ،*2004–2005* ،ص*43*.

(2) عمر خليفة ومديحة بخوش، "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر" ،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،وتحقيق التنمية المستدامة ،*2011* ،ص*8*.

(3) عمر بالسعود، "الفلاحة في الجزائر من الثورة الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية *1963–2006*" –مجلة الانسانيات ،ع*22* ،د.م ،ديسمبر *2003* ،ص*35*.

(4) ابن التركي، المرجع السابق ،ص*35–36*.

الزراعي ليس مجرد عملية إدارية أو اقتصادية خالصة ،إنه أولا وقبل كل شيء عملية سياسية لذا فالإصلاح الزراعي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة السياسية والتي تكون هدفها تحويل علاقات الملكية ،وحيازة منتجات العمل في الزراعة ،وكذلك يكون محاولة الانتقال من نمط انتاج مسيطر إلى أخر...."[1].

وقد عبر الرئيس هواري بومدين في حوار له مع لطفي الخولي قائلا :"... الثورة الزراعية في الجزائر ،هي محاولة صادقة وواعية وجماهيرية في نفس الوقت للرجوع إلى الأصل التاريخي التي نبعث منها الثورة التحريرية"[2].

وإن أردنا معرفة مفهوم الثورة الزراعية ،فإن معناها العام يعني تغيير ما هو سيء وغير ملائم ،بما هو أحسن وأكثر نفع وملائمة لمتطلبات التطور ،ومصالح الشعب وتطلعاتهم ،وبهذا المعنى الواضح والبسيط للثورة الزراعية ،بأنه لا يلزم أن نعطي مفهومها الغموض والإبهام والتعقيد ما دام التغيير في حد ذاته بأنه حال ظاهرة غريبة في الإنسان ،والتي تدفعه دوما إلى حب المزيد والتطور والسيطرة على طبيعته ،وإخضاعها لإرادته والتخلص من مشكلة الفقر والتخلف والاستغلال والخضوع[3].

كان النظام العقاري الموروث عن الاحتلال الفرنسي ،كما ذكرنا سالفا ،الأثر الكبير في ركود النشاط الفلاحي ،ولتحقيق تقدم هام ومستديم في الأرياف ،تبنته السلطة آنذاك إصلاحا جذريا للهياكل الموجودة ،وتنظيم أشكال التملك للأراضي[4].

وفي هذا الصدد عبر الرئيس هواري بومدين قائلا :"..تأكدوا أن إخوانهم الذين خاضوا معهم غمرة الثورة المسلحة وذاقوا مرارة الحرب وقساوتها ،لم ينسوهم أبدا،لأن نسيانهم يعني

---

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق ،ص*210*.

[2] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة ،هواري بومدين ،دار الهدى ،عين مليلة ،دت ،ص*174*.

[3] صبرينة بودريوع، المرجع السابق ،ص*90*.

[4] محمد الحجازي، "إشكالية العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر" ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،ع*16* ،معسكر ،*2012* ،ص*139*.

خيانة ثورة نوفمبر العظيمة ،ثورة الفلاحين والعمال ،وسيصدر خلال شهور قليلة قانون الثورة الزراعية الذي يجيب على كل المشاكل المطروحة اليوم في هذا القطاع..."[1].

ولهذا أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في *8* نوفمبر *1971* تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها".

ولقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت *1966* لتحضير مسودة مشروع الثورة الزراعية وفي ماي *1970* نوقش المشروع من قبل مندوبي الشغيلة الزراعيين والسلطات المحلية وموظفي وزارة الزراعة المجتمعين في ندوة وطنية ،إلا أن الميثاق والمقررات الناتجة عنه لم تنشر إلا في *8* نوفمبر *1971*. [2]

تتضمن المادة الأولى التابعة للقرار رقم *71–73* ما يلي:

الأرض لم يخدمها ،ولا يملك الحق إلا لمن يفلحها ويستثمرها ،وهذا يعني الثورة الزراعية تستهدف القضاء على إستغلال الانسان لأخيه الإنسان ،وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل يتأتى معه تحسين إنتاجي بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة وضمان التوزيع العادل للدخل الفردي[3].

وهذا ما يؤدي إلى انتشار نظام الخماسة ،وهو نظام الاستغلال الزراعي يختلف تماما عن الأنظمة الاستغلالية السابقة ،فالمالك هو الذي يباشر في العمل (الاستغلال المشاع) إلا أنه في هذه الحالة نجد أن الخماس هو شخص آخر غير المالك للأرض فهو يملك فقط جهده المبذول ليحصل بعد ذلك على نصيب من المحصول ،ولا يتعدى الخمس ،فالخماس هو مزارع بالخمس نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء ،جزء للأرض ،وجزء للزرع ،جزء للحيوانات المستخدمة في الحرث ،جزء للأدوات والجزء الأخير للعامل[4].

---

[1] وزارة الاعلام والثقافة ،خطب الرئيس بومدين *19* جوان *1965* – *19* جوان *1970* ،ج2 ،طبع البعث ،قسنطينة ،*1970* ،ص*425*.

[2] بول بالطا وكلودين يللو، المصدر السابق ،ص*104*.

[3] وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي،الثورة الزراعية (نصوص أساسية) ،المصدر السابق ،ص*57*.

[4] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،*2000–2007*)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،د.م ،*2011* ،ص*48*.

إضافة إلى ذلك نجد عدم قدرة الدولة الجزائرية على تغذية سكانها خلال عام *1973*– *1975* تم إنفاق أكثر من *75000* مليون دينار جزائري من أجل إستيراد المواد الغذائية ،وهذا ما زاد الميزان التجاري سوءا[1].

في هذه الحالة يتضح بالخصوص على نتيجة ركود الزراعة قبل تطبيق الثورة الزراعية ،تعود بالدرجة الأولى إلى أوضاع الهياكل الزراعية الموروثة عن النظام الاستعماري ،ولمواجهة هذه المخلفات الاستعمارية والأوضاع السيئة ،سطرت الثورة ميثاق الثورة الزراعية ،وذلك من أجل القضاء على هذه المخلفات ،وإحداث ثورة شاملة في الأرياف في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد[2].

إن الثورة الزراعية لا تهتم بضمان توزيع الأراضي وفق مادة الأرض لمن يخدمها فقط ،وإنما تسعى لأن يتم استغلال الأراضي بطريقة منظمة والهدف من ذلك هو ضمان الكرامة في العمل والتطور الزراعي ،وكذا ضمان العدالة الاجتماعية ،ووضع أسس وشروط من أجل تطور حقيقي في الميدان الزراعي[3].

وحسب ما جاء في الميثاق الوطني *1976* (...فعلى الثورة الزراعية التي أعطت الأرض لفلاحين ووفرت لهم الوسائل المادية اللازمة لخدمتها أن تساعدهم على رفع مستوى وعيهم الاجتماعي ،وإن مكنتهم من استيعاب طرائق حديثة في التفكير من التنظيم[4] ،وقال بومدين :"إن كلمة الثورة بسيطة ،وهي تعني المساواة وتعني أن الأرض للإنسان الذي يخدمها وأن من ترفع عن العمل في الأرض فليتركها ،لأنه حرام أن يملك أرضا ويهملها ،فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة"[5].

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق ،ص*101*.

[2] ابن التركي، المرجع السابق ،ص*37*.

[3] *République algérienne démocratique et populaire, coopération et révolution agraire ,commission national de la révolution agraire ,imprimer par elbaath,p9.*

[4] جبهة التحرير الوطني ،الميثاق الوطني *1976* ،مصلحة الطباعة ،المعهد التربوي الوطني ،الجزائر ،*1976* ،ص*53–54*.

[5] سليمة كبير، الرئيس هواري بومدين –زعيم معارك التحرير والتعمير – ،المكتبة الخضراء للطباعة والنشر ،الجزائر ،دت ،ص*24–25*.

المبحث الثالث : أهداف الثورة الزراعية:

حاولت الدولة من خلال هذا الإصلاح خلق الحيوية لدى الفلاحين بتوفير ظروف اجتماعية واقتصادية من شأنها تطوير القطاع الفلاحي والإسراع على توحيد الصناعات الصغرى بالمساعدة المالية والتقنية من الدولة والجماعات المحلية ،وبذلك يمكن الإصلاح الزراعي من تسجيل عملية دخول التطوير والتقدم إلى الريف الجزائري[1] ،وبهذا الصدد كانت السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة لها عدة أهداف تتمثل في:

أولا: تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:

– تستهدف الثورة الزراعية أولا الزراعة العصرية وذلك بتحديد نطاق المزارع تقنية الإنتاج، وزيادة إستهلاك السماد والبذور المختارة واستغلال الأدوات العصرية والأراضي المتروكة دون حراثة[2].

– والاستغلال المباشر من الشخص لأرضه، والمالك الذي لا يشتغل في أرضه بنفسه، تنتزع منه.

– من يشتغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها مستغل تنتزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها وقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض (سواء كانت مروية أو غير مروية).

– كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة أو أراضي التسيير الذاتي[3].

ثانيا :الأراضي المؤممة:

تقوم الثورة الزراعية على توزيع الأراضي على الفلاحين الذين لا يمتلكون أراضي وتجهيزهم بوسائل الإنتاج اللازمة للزراعة بالإضافة إلى تثبيت صغار الملاكين وذوي الأملاك

---

(1) مصطفى طلاس وبسام العسلي ،الثورة الجزائرية ،طبعة خاصة ،دار الرائد للكتاب ،الجزائر ،*2010* ،ص*615*.

(2) وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي،الثورة الزراعية (نصوص أساسية)، المصدر السابق، ص *35*.

(3) *Mohamed Elyes mesli, les vicissitudes des l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution des terres de 1990; Dablab; Alger; 1990, p98.*

المتوسطة الذين يستغلون أراضيهم بأنفسهم،وتضمن بالتالي حقوق المستغلين الضعفاء ومتوسطي الحال[1].

وجاء في الميثاق الوطني *1976* حول الثورة الزراعية: «إن الثورة الزراعية ترمي إلى تغيير إنسان الريف، كما تهدف إلى تحقيق اشتراكية زراعية وهي لن تتقدم خطوة إلى الأمام ما لم تتوصل إلى تغيير ذهنية الفلاح ... وبهذا صارت الثورة الزراعية أداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل من الثورة الثقافية... وبهذا فكل عمل من أعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ...»[2].

فالثورة الزراعية تستهدف قلب الأوضاع القائمة على الملكية العقارية والقضاء على الاستغلال بكل أشكاله وإعادة إنشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على أساس مبدأ الأرض لمن يخدمها، حيث قال بومدين في هذا الصدد:« إن كلمة الثورة بسيطة، وهي تفشي المساواة، وتعني أن الأرض للإنسان الذي يخدمها، وأن ترفع العمل في الأرض، فيتركها لأنه حرام أن يملك أرض ويهملها، فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة »[3].

ويتلخص مضمون الثورة الزراعية في:

- الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.
- إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يفلحون ملكيتهم بصورة مباشرة.
- إلغاء كل أشكال التجارة الاستغلالية في الأراضي والموارد المائية.
- تأمين حقوق الفلاحين في الأراضي التي يزرعونها.
- منح الدولة للفلاحين الذين لا يملكون أرض، بصورة مجانية ويتم تشجيعهم على الاستعمال المشترك للأراضي ووسائل الإنتاج في إطار تعاوني.
- تتولى الدولة مسؤولية حماية الفلاحين وتأطيرهم وإنشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف[4].

---

[1] سهيل الخالدي، المرجع السابق' ص *70*.

[2] جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني *1976*، المصدر السابق، ص *111*

[3] سليمة كبير، المرجع السابق ،ص *24–25*

[4]، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ،الثورة الزراعية(نصوص أساسية)،المصدر السابق، ص *57–58–59*، أنظر الموارد من *6* إلى *12* من الأمر رقم *71–73* المتضمن قانون الثورة الزراعية.

تهدف الثورة الزراعية إلى توفير الهياكل الأساسية لقطاع الزراعة كالجرارات والحصادات.

- إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة الاستهلاك كالقمح والبطاطا... للحد من استيرادها من الخارج بالعملة.

- تحديد أسعار المنتوجات الغذائية التي لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها.

- مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى إنجازها.

- توزيع الأرباح من الفلاحين والقضاء على نظام الخماسة[1].

- جاءت الثورة الزراعية لإعادة توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادي وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتحسين مستوى اليد العاملة والقضاء على علاقات الإنتاج القديمة[2].

ولتحقيق هذا لابد من :تحديث مناهج الإنتاج وتقنياته، التي تعتمد على العمال ومساهمتهم في التسيير بالدرجة الأولى وفق سياسة للتسويق التي تضمن للعمال الأجر اللائق بهم، بالإضافة إلى تلقين الفلاحين طرق وأساليب لتنظيم العمل وعمليات التسويق وإحداث وعي سياسي في نفوس الفلاحين الفقراء، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم[3].

وتهدف الثورة الزراعية إلى دفع الفلاحين لاختيار طريق التعاون وذلك من خلال إقامة تعاونيات فلاحية لتكثيف عملية الزراعة واستعمال الأسمدة وتوفير الوسائل الإنتاجية[4].

وبهذه الصورة تتمكن الثورة الزراعية من تسهيل عملية تموين المدن وفتح أبواب الاستهلاك أمام المنتجات الصناعية وإحداث تكامل بين أعمدة الثورة الاشتراكية الصناعية عن طريق مشروع الألف قرية اشتراكية، بالقضاء على ما يسمى بالأعشاش و"القرابي " منتشرة في الهضاب وسفوح الجبال[5].

---

(1) منهل سعيدي، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد هواري بومدين *65–78*، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014،ص *90*

(2) فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، *2008*، ص *97*.

(3) جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق ، ص *107–115*

(4) عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق ، ص *101–102*

(5) القرابي: هي عبارة عن منازل مبنية بالقش أو بالطين يأوي إليها أفراد العائلة الريفية ومعهم مواشيهم ودوابهم، ولكن مع نزول الأمطار وهبوب الرياح تتلف هذه المباني وتنهار. ينظر: دم، "رفض الأمر الواقع"، مجلة الجيش، العدد *116*، الجزائر، *1973* ، ص*10*.

الفصل الثاني

مراحل الثورة الزراعية

- المبحث الاول :المرحلة الاولى ***1971***
- المبحث الثاني :المرحلة الثانية ***1972*** (الملكية الخاصة)
- المبحث الثالث :المرحلة الثالثة ***1975*** (تربية المواشي)

في *21* جانفي *1972* أنشأ بومدين اللجنة الوطنية للثورة الزراعية من أهم قراراتها إعادة توزيع الأراضي الخاصة على ثلاث مراحل[1].

المبحث الأول: المرحلة الأولى (مرحلة الترشيد والتوعية) : تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد و شرح أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها والقصد من وراءها كإصلاح جذري لهياكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية،[2] فكانت أول خطوة تطبيقية أشرف عليها الرئيس هواري بومدين يوم *17* جوان *1972* بخميس الخنشلة على حفل توزيع رخص الاستفادة من أراضي الثورة الزراعية على مجموعة من الفلاحين وعمت نفس الخطوات كامل الولايات وتحقق من خلال ذلك الشعار الذي يقول «الأرض لمن يخدمها»[3].

وتشمل هذه المرحلة الأراضي البلدية المشاعة والممتلكات الوقفية وهي أسهل المراحل لأنها تشمل الأراضي العائدة بشكل أو بآخر إلى المجتمع فهي لا تخلق مشكلة كبرى ويتم استرجاع هذه الأراضي التي قدرت مساحتها بـ *1730248* هكتار ومنحها للصندوق الوطني للثورة الزراعية وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بكاملها *600* ألف هكتار تقريبا فينبغي أن نلاحظ أن إحدى أسس الملكية الكبيرة للأراضي في الجزائر كانت إدارتها للأراضي المشاعة وهذا ما يزيد من قوتها[4] وينتظم المستفيدون في تعاونيات إنتاجية في المقابل أنشأت تعاونية زراعية بلدية متعددة النشاطات[5] مخصصة لمد التعاونيات الإنتاج لثورة الزراعية بالمحاسبة والعتاد والتسويق.

وبعد الحديث عن مسألة التغيب وتحديد الملكية يجب التطرق إلى قضية التعاونيات ذلك أنه عندما تأخذ الأراضي وتقدم للفقراء تبرز مسألة التنظيم فلا بد للمستفيدين من هذه الأراضي

---

(1) بول بالطا، كلودين ريللو، المصدر السابق، ص *105*.

(2) إيمان معوش، نسيمة بورحلة، المرجع السابق، *ص34*

(3) محمد الطاهر صالح، المرجع السابق، ص *105*.

(4) عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص *105*.

(5) يتكون من وحدات إنتاجية مسيرة ذاتيا أو وحدات إنتاج أو استصلاح أو استغلال مشتركة، وتلعب دورا جوهريا على المستوى البلدي: الآلات، المنتوجات،البذور ، الغرسات، الأنشطة الاجتماعية والثقافية، ينظر: وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية، ورشات الفنون الطباعية، إسبانيا، *1978* ص *40*.

أن ينتظموا في شكل تعاونيات فلاحية[1]، عندما تتوفر لهم شروط ذلك[2]. ومن هذه الشروط نذكر:

أن يكون جزائري الجنسية، وأن يتمتع بالحقوق المدنية، وأن لا يكون قد سلك مسلكا سيئا خلال حرب التحرير الوطنية وأن يكون بالغا سن الرشد، وأن يكون مؤهلا بدنيا لخدمة الأرض كما يجب أن لا يكون عضوا في جماعة لمزرعة مسيرة ذاتيا وأن لا يتوفر لديه دخل دائم خارج عن نشاطاته المهنية في الفلاحة، وأن يكون فلاحا بدون أرض(3).

ولتطبيق الثورة الزراعية كان لابد من إعادة توزيع الأراضي وبناء القرى الاشتراكية وإنجاز المخططات الإنمائية على مستوى البلدية[4].

فمشروع ألف قرية اشتراكية هو محاولة لتحويل جذري وحقيقي للمجتمع الريفي ولتسوية مشاكل المستقبل بالنسبة للمدن الكبرى وكذا حل مشاكل السكن في الأرياف الجزائرية والمتمثلة في أشكال الاستغلال، الفقر، الهجرة نحو المدن، مساكن غير لائقة ...الخ. فالأرياف الجزائرية لا تدخل عصر التطور إلا عن طريق هذه القرى الفلاحية الاشتراكية. والمستفيد من هذا المشروع هو المواطن العامل في إطار الثورة الزراعية شريطة أن يبقى مرتبط بالأرض والأعمال التي لها علاقة مباشرة بالأرض وتحت إشراف اللجنة الوطنية للثورة الزراعية أقيم تصميم لهذه القرى والذي سيكون مطابق لأهداف الثورة الزراعية، وبهذا تم ضبط ثلاث أنواع من القرى: أولية أو رئيسية، ثانوية، ومن الدرجة الثالثة.

* **فالقرية الأولية أو الرئيسية:** والتي تتميز بثلاث مظاهر وهي كالآتي:

---

(1) هي إطار لتحضير صغار المستغلين وتكوينهم، الذين يفتقرون إلى إمكانيات التطور الفردي لإدارة مسائلهم الإنتاجية على أساس التسيير الديمقراطي، يقصد تحقيق ترقيتهم الاقتصادية والاجتماعية بمساعدة الدولة، ينظر: جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، *ص30*.

(2) بول بالطا و كلودين ريللو، المصدر السابق ، ص *109-110*.

(3) وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، الثورة الزراعية (نصوص أساسية) ، المصدر السابق، ص*94-95*.

(4) جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص *111*

– أنها منشآت جديدة تمت فيها عمليات إعادة بنيات الأراضي، وعمليات تجميع مستفيدين من عملية الثورة الزراعية[1].

– إدماج السكن مع تجمع سكاني موجود، وهذا الإدماج للزيادة في عدد السكان وإقامة التجهيزات المناسبة.

– يعتبر مركز للتجهيزات الجماعية.

وبالجدير بالذكر أنه تم قد تجمع في القرية أولية من *100* إلى *200* ساكن.

* **القرية الثانوية:** لا تتميز القرية الثانوية عن الرئيسية إلا بأنشطة إضافية للتوزيع والخدمات وهي قرية اشتراكية من الدرجة الثانية التي تضم ما بين *1750* و *2450* نسمة ومن *250* إلى *300* مسكن.

وأخيرا القرية من الدرجة الثالثة: التي تشكل محور جلب المجموع الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والإدارية، وهي تجمع ما بين *400* إلى *700* مسكن، وبهذا يمكن اعتبارها مركز أو عاصمة للبلدية[2].

ومن الآليات التي ساهمت من إنجاح عملية الثورة الزراعية هي عملية التطوع والتي تعتبر شكل من أشكال تعبئة وتجنيد أوسع للقطاعات الجماهيرية، وذلك من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الوطنية من جهة، وإعطاء التلاؤم بين مختلف فئات الشعب بعدا عمليا وإنتاجيا من جهة أخرى[3].

ففي *27* سبتمبر *1973* التقى الرئيس هواري بومدين مع الطلبة المتطوعين في إطار الثورة الزراعية، حيث وصف هذا الأخير تقارير الطلبة في قوله:«ومع احترامنا للدور الإيجابي والفعال الذي يقوم به الطلبة، فلا ينبغي أن يصل الأمر إلى الاقتصار على الإشادة بدور الطلبة والإشارة إلى نقائص الآخرين... ولا أخفي عليكم أنني همسة لمن كانوا بجانبي، وأنا أستمع إلى

---

[1] وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية، ورشات الفنون الطباعية، إسبانيا *1976*، ص *30–34*.

[2] أنظر الملحق رقم01.

[3] عمار رخيلة، « قراءة متأنية في برنامج الحملة الوطنية للتشجير لسنة *1982–1983* » مجلة الثورة والفلاح، العدد: *48*، تصدر عن الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الجزائر، *1983*، ص *13*.

تقارير الجامعات هذا الصباح وقلت أن هذه التقارير لا تصدر من مسؤولين وأنها ستنشر، وأن النقد الذي تضمنته هو نقد مسؤول وهذا ما تتمناه البلاد كلها... »[1]

واستجابة إلى التطوع الجامعي، تطوع حوالي *3000* طالب وطالبة، والتحق أيضا متطوعو جامعة الجزائر بولاية القبائل، الأصنام، التيطري، تيارت، سطيف، الجزائر. وفي المقابل التحق طلبة جامعة وهران ب: مستغانم، سعيدة، الساورة، الأوراس، ووهران. أما طلبة قسنطينة فتوجهوا نحو قسنطينة وعنابة[2].

وفي *24* أفريل *1973* تم اللقاء بين الطلبة والقيادة من أجل تحديد عمل الطلبة فكانت مهمتهم في صيف *1973* مخصصة لتجنيد الفلاحين في الإتحاد الوطني للفلاحين باعتباره الأداة التنظيمية التي تجمع حولها عشرات الآلاف من الفلاحين والعمل على تدوين التعاونيات من خلال العمل الجيد[3].

ولقد تم تطوع *1000* طالب سنة *1971*، وفي العام الثاني تضاعف عدد المتطوعين من الطلبة ودخول الطالبات هذه التجربة، وما يجدر الإشارة إليه أنه كان هناك تبادل الخبرات بين المثقفين والفلاحين، أما في العام الثالث ارتفع عددهم إلى *4* آلاف، وبهذا تم تطبيق المعادلة التي كان عليها الرئيس هواري بومدين والتي كانت على النحو الآتي:

تطرف الطالب والمثقف الثوري x اعتدال الفلاح = الثورية الواقعية القادرة على التغيير[4].

لا يمكن أن نتحدث عن الثورة الزراعية دون أن نشير إلى «السد الأخضر»[5] فمنذ بداية الثورة الزراعية *1971* بدأ المشروع بالتطبيق واستندت المهمة في تحقيقه إلى شباب الخدمة

---

[1] وزارة الإعلام والثقافة، خطاب الرئيس بومدين *2* جويلية *1973* – *3* ديسمبر *1974*، نشر وزارة الإعلام والثقافة، المطبعة الكبيرة النصر، قسنطينة، *1975*، ص *97*.

[2] د.م، رفض الأمر الواقع، المرجع السابق، ص *177*.

[3] نفسه ، ص *11*.

[4] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص *177*.

[5] هو عبارة عن غابة من عدة أنواع من أشجار الصنوبر والكافور، تقف أمام زحف الصحراء نحو الشمال وتزيدها العديد من العوامل كرطوبة المناخ وإمكانية التساقط، وبالتالي نمو المراعي من جديد والزيادة من مساحة الأراضي الفلاحية وإعادة التوازن بين الإنسان وبيئته، ينظر: جلول المكي، المرجع السابق، ص *135*.

الوطنية، وفي المقابل استعانة الجزائر بخبراء دوليين اختصاصيين في علوم التربة والمناخ والنبات، فلقد تم اختيار *05* مناطق يبدأ التشجير بها هي: البيض، آفلو، الجلفة، بوسعادة، تبسة[1].

أما الأسباب التي دفعت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي لهذا الاختيار فهي:

- قلة التضاريس مع وجود الحلفاء في كل من البيض ، آفلو.

- وجود مساحات مغروسة مع سهولة التوسع في هذا المجال بفضل الإمكانيات المتوفرة في ولاية تبسة لتربية الماشية، ولقد خصصت إمكانيات ضخمة بقصد استخدامها لتشجير مساحة تقدر بـ *1500000* هكتار في مدة *07* ساعات للعمل[2].

كما نص المخطط الرباعي الأول بتشجير *347000* هكتار وهذا المشروع سيحقق أشياء هامة منها :مواجهة التصحر، تحقيق التوازن الطبيعي والمناخي لمناطق السهول ويوفر أخشاب جديدة من الغابات كما يؤدي إلى الترقية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق،[3] ويساهم في استرجاع *12* مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بينما لا تتعدى المساحة المستعملة *4000000* هكتار فقط ولا يتم ذلك إلا بواسطة عدة عمليات:

- إعادة تشجير الغابات.

- استصلاح الأراضي الممكنة استغلالها لغرس الأشجار المثمرة والحبوب وكذلك غذاء الثورة الحيوانية.

- بناء بحيرات اصطناعية وتقوية وسائل الري وتعبيد الطرق، وبناء القرى الجبلية (الغابات)

- البحث عن المنابع المائية وحسن استغلالها[4].

---

(1) جلول مكي ،"تطور مدينة باتنة ما بين *1962 – 1972*"، مجلة الأصالة، م *24*، العدد *87-88* ، منشورات وزرة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان *2011*، ص *135 – 136*

(2) صبرينة بودريوع، المرجع السابق، ص *92*.

(3) جلول مكي، المرجع السابق، ص *93*.

(4) صبرينة بودريوع، المرجع السابق، ص *93*

المبحث الثاني: المرحلة الثانية: انطلقت في *15* سبتمبر *1972*، وتشمل هذه المرحلة الملكيات الخاصة، حيث تم إحصاء الأراضي ومزارع النخيل في الجنوب، لأن التحديد والتوزيع في هذه المنطقة لا يقومان بالمساحة وإنما بعدد أشجار النخيل المملوكة، ومع انتهاء عملية الإحصاء في *1973*، بدأت عملية الحصر وحددت الملكية الكبيرة وفقا لمعايير واضحة (بين الأراضي وطبيعتها، منسوب الأمطار، أراضي مروية وغير مروية ...)، وذلك مع ترك مساحة لكل مالك تطاله الإصلاحات وهذا ما يسمح له بالعيش الرغيد والميسور مع أسرته، أما الملاك المتغيبون الذين لديهم مصادر أخرى للدخل، ستقوم الدولة بالاستيلاء على أراضيهم وتضم إلى الصندوق إن لم يسلموها عن طيب خاطر[1].

وفي إطار تطبيق الثورة الزراعية تم:

1- تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية:

انطلق في مارس *1973* وعقد مؤتمره التأسيسي في نوفمبر *1974* وكان يوجد اتحادات فلاحية تضم *150* ألف عضو من الملاكين المتوسطين والصغار غير مكتفين مع متطلبات الثورة الزراعية، وقد بلغ أعضاؤه *800* ألف عضو في أثناء انعقاد مؤتمره الثاني في أفريل *1978* لتعميق الوعي السياسي للجماهير الريفية، وتحقيق المفاهيم الاشتراكية والقضاء على التشتت الاجتماعي[2]. حيث تأمم فيه الأراضي والنخيل وتلحق بهذا الصندوق على أساس ثلاث أنواع:

- **التغيب عن الأرض:** ينبغي على الثورة الزراعية القضاء على كافة أشكال التغيب عن الأرض فهذا الوضع يرجع إلى إهمال الأراضي أو استثمارها الناقص وانطلاقا من مبدأ « الأرض لمن يخدمها» يعد متغيبا كل مالك لا يستغل أرضه شخصيا ، وعليه يتم تأميم أراضي المالكين المتغيبين، وتستغل من طرف العمال الموجودين فيها والفلاحين الذين لا يملكون الأرض ويعيشون في نفس البلدية أو الناحية[3].

---

[1] بول بالطا وكلودين ريللو، المصدر السابق، ص *105*.

[2] نفسه، ص *116*.

[3] وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، الثورة الزراعية (نصوص أساسية)، المصدر السابق، ص *22-23*.

ولا تطبق هذه القاعدة على ثلاث حالات:

- حالة الملكية لمساحة صغيرة جدا لا تتجاوز *05* هكتارات.
- حالات بعض الملاكين الذين قد اضطروا لترك أرضيهم على إثر الحرب ولاسيما في مناطق الحدود.
- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض (شيوخ، عجزة، نساء وأيتام صغار)[1].

إلغاء الملكية الواسعة: ويقصد بها تحديد الملكية الواسعة والذي يقصد به إزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي وتمكين كل فلاح من القرض المتساوي من جهة ، و من جهة أخرى إلغاء الملكيات الواسعة ذات الزراعات الكثيفة، واستبدالها بوحدات تمارس أنظمة إنتاج أكثر كثافة وهذا ما يساعد على توفير عدد أكثر من الاستخدامات.

إن تحديد الملكيات الواسعة تمكن من استخدام طاقات العمل لعائلة واحدة وذلك حتى يصبح المالك مضطرا لاستغلال أرضه لأقصى حد واستثمارها في كل الظروف، وتحدد مساحات الأراضي تبعا للأوضاع الطبيعية للأراضي والإمكانيات التي تتغير من منطقة لأخرى[2].

ومبدأ وضع حد أقصى للملكية الزراعية يهدف إلى إعادة بناء الهيكل الزراعي للجزائر والذي يتشكل من قطاعات متفاوتة القوة الإنتاجية، وهذا سبب مشاكل في الإنتاج وتدهور الوحدات الضعيفة لفائدة الوحدات الكبيرة، وهو ما يتنافى مع مبدأ التطبيق الاشتراكي[3].

- **أراضي الجماعات العمومية والخاصة:** إن نقصان الأراضي الزراعية بالنسبة لعدد الفلاحين الذين لا يملكون أرض أو يملكون قليلا منها، يجعل من الضروري استثمار أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي واستغلالها بشكل كثيف، وكذلك استثمار كل أرض لا مالك لها بصفة عامة.

---

[1] محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص *37*.

[2] سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص *747*.

[3] نفسه، ص *75*.

فالثورة الزراعية تضمن حقوق صغار الفلاحين الذين يستغلون هذه الأراضي وتمكنهم من تحقيق الاستثمارات عليها واستغلالها.

كما أنه ستضاف إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية بعض الأراضي الثانوية (مزارع مسيرة ذاتيا) وكذلك كافة أراضي البور التي لا يشملها حق بالملكية الخاصة حتى تقوم الدولة باستثمارها[1].

2- **تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية:** يتم ذلك تبعا لشروط أهمها:

اختيار المستحقين: يتم تخصيص الأراضي وفقا لمعيارين هما: أهلية الفلاح البدنية لاستغلال الأرض وتسيير المزرعة بطريقة مرضية، وكذا منح الأرض للفلاح الذي لا يملك الأرض أو يملك درجة ناقصة ويفتقر إلى أرض كافية، وهؤلاء الفلاحين هم: العمال المستغلون للأراضي التي شملها التأمين، قدماء المجاهدين، وأبناء الشهداء، أصحاب الأسر الكبيرة.

طريقة تخصيص الأراضي: إن تخصيص الأراضي يكون لفائدة مجموعة من الفلاحين يقتصر قيامهم بالاستغلال في إطار تعاونية، أما التخصيص على شكل قطع منفردة فلا يعمل به إلا عندما تتوفر الشروط الاجتماعية والتقنية والاقتصادية الضرورية لإنجاح تعاونية غير مكتملة[2].

حقوق ومستلزمات المستحقين: يتم تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية ثم تحدد حقوق والتزامات المستحقين.

فتخصص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية على أساس الانتفاع الدائم، وذلك للفلاحين الذين لا يملكون أراضي أو يملكون أرض غير كافية، كما ينتفع المستحقون من المساعدة والعون التقني والمالي بقصد تسهيل تنصيبهم على الأراضي التي تخصص لهم لتسهيل استثمارها[3].

إن تخصيص الأراضي مرتبط بعدة التزامات:

---

[1] وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، الثورة الزراعية (نصوص أساسية) ،المصدر السابق، ص *25-26*.

[2] مذهل سعيدي، المرجع السابق، ص *91 – 92*.

[3] سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص *78 – 79*.

- المستحقون ملزمون بخدمة أرضهم شخصيا واستغلالها واستثمارها في إطار التوجيهات المقررة في المخطط الوطني.
- هم ملزمون بالانضمام إلى التعاونيات المتعددة الخدمات التي ستنشأ في كل بلدية.
- هم ملزمون بالمشاركة بالأشغال ذات الصالح الجماعي[1].

خلال هذه المرحلة تم إعادة توزيع أكثر من *650* ألف هكتار في القطاع الخاص، على *60* ألف عائلة فلاحية، بدون أرض وقد بلغ في هذا الأخير توزيع مليون هكتار، وعلى *100* ألف عائلة تم تجميعها في *6* آلاف "تعاونية فلاحية"[2]

كما تم تأميم أراضي الملاكين الذين لا يعملون في زراعة أراضيهم، وكذا تحديد الملكيات الكبيرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه تم تأميم *15271* مزرعة و*5205* تم تحديد مساحتها، وبلغت نتيجة المساحات المؤسسة *537169* هكتار و *600000* شجرة نخيل[3].

وما يجدر الإشارة إليه، أنه تم في هذه المرحلة إنشاء التعاونيات المختلفة عبر أنحاء الوطن والمتمثلة في التعاونيات متعددة الخدمات و التعاونيات الفلاحية والإنتاجية، وتعاونيات استصلاح الأراضي، وتعاونيات الخضر والفواكه، وغيرها من تعاونيات والتجمعات الأخرى، بحيث أصبحت التعاونيات موجودة في كل بلدية، ومنها ما يضم أكثر من تعاونية، وأصبحت كذلك الوحدة الإنتاجية تساهم مساهمة فعالة في الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الوطني[4].

وفي الفترة الممتدة بين *1971-1973م* قامت الدولة بوضع الإدارة والأجهزة التجارية والمالية والتعاضديات والتعاونيات في العالم الريفي تحت المراقة ،زد على ذلك أن القطاع العام سيرث مساكن وممتلكات حديثة ،تمثل أكثر من *70* % من الموجودة في المناطق الحضارية[5].

---

[1] وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ،الثورة الزراعية (نصوص أساسية)، المصدر السابق، *ص26*.

[2] مليكة جرمولي،المرجع السابق ، ص *45*.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص *105*.

[4] ابن التركي، المرجع السابق، ص *38*.

[5] غازي حيدوسي ،الجزائر التحرير الناقص ،تر:خليل أحمد خليل ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،*1997*، *ص27*.

وعلى حد تعبير عبد اللطيف بن أشنهو أن هذه المرحلة لم تحقق النتائج المرجوة، لأن مالكي الأراضي كانوا يتهربون من تطبيق الثورة الزراعية[1]. وهذا ما أدى بها إلى استيراد *692142* شجرة نخيل، وزع منها *165918* هكتار، ووزع منها أيضا *456902* هكتار[2].

المبحث الثالث: المرحلة الثالثة *1975*.

انتهت المرحلة الأولى من الثورة الزراعية الخاصة بالأراضي العائدة للدولة والمرحلة الثانية المتعلقة بالأراضي المؤممة. ثم بدأت المرحلة الثالثة والتي تختص بتربية المواشي وهذه المسألة تخص بوجه خاص فلاحي الجنوب والسفوح.إنطلقت هذه المرحلة تحت شعار" **القطيع لمن يرعاه** " بموجب قرار *17* جوان *1975*[3]والذي يتضمن مجموعة من المواد أهمها:

المادة *2*: تعود الماشية لمن يقدمها ويقوم بتربيتها ويعيش مباشرة منها.

المادة*3*: تنسحب صفة المربي الماشية والحقوق الناتجة عنها من المالكين الذين لا يستغلون قطعانهم مباشرة وشخصية.

المادة *14*: لا يجوز حيازة ماشية الغنم أو الماعز بملكية تامة في جميع المناطق التي يسري عليها هذا الأمر إلا الأشخاص الذين يقومون باستغلالها مباشرة وشخصيا[4].

وما يجدر الإشارة إليه أن الثورة الزراعية عندما اتجهت نحو الجنوب ،كانت تستهدف تنظيم "القطاع الرعوي" على أساس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وذلك عن طريق تحديد رؤوس الماشية وإنشاء تعاونيات لتربية المواشي، وبناء القرى الرعوية وإقامة مراكز مائية وحضائر وتجهيزات حديثة، ومنشآت بيطرية، وتقنية لوقاية الماشية وصيانة المراعي[5]. ويلح الميثاق في إنشاء صناعات لمنتجات الثروة الحيوانية مثل تربية الدواجن بطريقة حديثة ، وإنشاء

---

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص *106*

(2) بول بالطا وكلودين ريللو، المصدر السابق، ص *105*.

(3) – نفسه ، ص*116*.

(4) – وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي،الثورة الزراعية (نصوص أساسية)، المصدر السابق، ص*160*. ينظر المواد *14*،*15*، *16* من الثورة الزراعية (نصوص أساسية)، المصدر السابق، ص*160*، *163*.

(5) – أبو رؤوف، "الثورة الزراعية محور هام في التنمية الوطنية" ،مجلة أول نوفمبر ،ع*16* ،تصدر عن منظمة المجاهدين ،الجزائر ،جوان *1976* ، ص*23*.

100 تعاونية متعددة الخدمات، والتي تقوم بتوفير العلف بواسطة تخزين إحتياطي كاف، وحفر الآبار ووقايتها، وتوفير الرعاية البيطرية وتشجيع النشاطات الاقتصادية، واستغلال المنتجات الحيوانية، كما اهتمت هذه المرحلة بعملية التسويق في المنتجات الفلاحية سواء من ناحية إشراف التعاونيات المتعددة على المنتجات الفلاحية وكيفية توزيعها على مختلف الجمعيات[1].

مست المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية العديد من الولايات التي تقع بالمرتفعات السهبية مثل: ولاية سعيدة، المسيلة، الجلفة، الأغواط وباتنة، التي تفتقر أغلب نشاطاتها الفلاحية من تربية الماشية، بحيث أن هذه الولايات تسيطر على حوالي *70* % من الثروة الحيوانية في البلاد وتنتقل الثروة إلى سهوب هذه الولايات، له دلالته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة من أجل تأمين الثروة الحيوانية في البلاد[2].

ولقد أكد الميثاق الوطني من خلال النصوص على :"الثورة الزراعية في مناطق الرعي، وهي من الضروريات الهامة ويقل شانها عن إيجاد ما تبقى لنا من غابات وتوسع مساحاتها ... هي تنظيم الوظيفة الرعوية على أساس علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة، وإعادة الاعتبار لمكانة الرعاة في المجتمع، ورفع مستوى معيشتهم، وتحديث وسائل الإنتاج لصغار المربين، وصيانة المراعي بكيفية معقولة والسعي المتواصل المثمر الرامي إلى تحسين وصيانة الموارد المائية المتخصصة لإنجاح و استصلاح أراضي جديدة في السهوب"[3].

وفي إطار المخطط الرباعي الثاني تهدف المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية إلى ما يلي:

- إنشاء *800* تعاونية رعوية فوق مساحة *1600.000* هكتار أي *2000* هكتار للتعاونية الواحدة[4].

- تنظيم المجتمع الرعوي الجديد حول قوى الفلاحية وما يعمل على تطوير حياة الرعاة والقضاة على العزلة التي كانوا يتخبطون فيها،وتحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(1) – إبن التركي، المرجع السابق ، *ص39*.

(2) – إبراهيم بلورنة،"المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية (دراسة وسائل التطبيق على أرض الواقع)"، مجلة أول نوفمبر، العدد 14، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، فيفري *1976*، *ص8*.

(3) – جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني *1976*، المصدر السابق، *ص110*.

(4) – إبن التركي، المرجع السابق ، *ص39*.

إنشاء تعاونيات متعددة الخدمات لتربية المواشي وتجهيزات حديثة وبناء القرى الرعوية وإقامة تجهيزات حديثة لوقاية الماشية وصيانة المراعي[1] والهدف الواضح من المرحلة الثالثة هو العناية بمربي المواشي،الذين يعشون في الأراضي الرعوية محرومين من تطورات التي مست البلاد،وهذا من أجل القضاء على ظاهرة الترحال،والتي تغير بها المناطق السهلية ،وكذا تربية المواشي وتحسين نوعيتها وتوفير الظروف الصحية والإمكانيات اللازمة لها، وحتى تتمكن العائلات من التمتع بالفوائد الاجتماعية الأخرى كالعلاج وغيره من وسائل التطور التي حان الوقت لتدخل هذه المناطق الواسعة من الوطن[2].

[1] – نفسه،ص39.

[2] – إبراهيم بلورنة، المرجع السابق ، ص09.

الفصل الثالث

تقييم تجربة الثورة الزراعية

- **المبحث الأول : نتائج الثورة الزراعية.**
- **المبحث الثاني : معوقات الثورة الزراعية**

المبحث الأول : نتائج الثورة الزراعية

انطلقت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى وضع إصلاحين زراعيين والمتمثلين في قطاع التسيير الذاتي، ثم قررت الدولة إصدار ميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة *1971*، والذي كان يهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي وتحسين تقنياته، والتوزيع العادل للأراضي على الفلاحين، وغيرها من الأهداف المرسومة.

وفي هذا الصدد سنحاول تقييم نتائج الثورة الزراعية من *1971* إلى غاية *1987*، سواء في الجانب الإيجابي أو السلبي.

أ- النتائج الإيجابية:

كانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

1- بالنسبة للمخطط الثلاثي كانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

- تشجير أكثر من *10* آلاف من الأراضي الزراعية، وغرس اكثر من ألف هكتار من الاشجار المثمرة، إضافة إلى إقتناء 5 آلاف من الجرارات.

- تربية 3 آلاف من الأبقار الحلوب.

2- أما المخطط الرباعي الأول من *1970 – 1973* فأهم النتائج المتحصل عليها:

- توسيع مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة إلى *7* آلاف هكتار.

- قلع أكثر من *80* ألف قنطار من أشجار العنب المخصصة لإنتاج الخمور[1].

وما يجدر الإشارة إليه انه بعد قرارات *24* فيفيري *1974*، والمتعلقة بتأميم الغاز والشركات البيترولية ، قررت السلطة الفرنسية عدم شراء الخمور الجزائرية، وهذا ما دفع بالرئيس هواري

[1] – رابح عدالة، هواري بومدين رجل الكفاح وموافق، دار المجتهد، الجزائر، *2013*، *ص45-46*.

بومدين بإصدار قرار ينص على تنظيف المساحات المخصصة لأشجار العنب وتحويلها إلى إنتاج آخر[1].

- إعادة تشجير أكثر من *150* ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

- بلغ عدد الأبقار الحلوب *09* ألاف أما النعاج الحلوب بلغت حوالي *160* ألف نعجة.

- إنشاء 15 معمل مستقل الصالح المعدات الزراعية، و*19* معملا متنقل، و*13*معصرة زيتون.

3- أما بالنسبة لنتائج المخطط الرباعي الثاني *1974- 1977*: والتي تمثلت فيما يلي:

- إلغاء الضرائب على الفلاحين.

- توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية[2].

صدور المرسوم التنفيذي رقم *406* الصادر في *14* فيفري *1975*، والذي يسمح بتحديد مبلغ القروض. بناءا على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك. حيث بلغت القروض قصيرة الأجل إلى *2101.3* مليون دج سنة *1979*، مقابل ما كانت عليه *1255.4* مليون دج سنة *1969*[3].

- الشروع في بناء السد الاخضر للحد من زحف رمال الصحراء، وبلغ طول السد *1550* ومتوسط عرضه *20*كلم[4].

بالإضافة إلى الشروع في بناء السد الأخضر للأشجار المثمرة بالجنوب الجزائري، وشمل هذا المشروع مساحة تقدر بـ*12800 هكتار*، حيث بدأت هذه العملية مع نهاية المخطط الرباعي

---

(1) – عمار بومايدة، بومدين وآخرون (ما قاله ... وما أثبتته الأيام)، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، *2008*، *ص132*.

(2) – رابح عدالة ،المرجع السابق ، *ص45*.

(3) – بن سمية عزيزة ،المرجع السابق ، *ص06*.

(4) – رابح عدالة، المرجع السابق ، *ص45*.

الأول سنة *1973*، إلا أن المشروع إنطلق فعليا سنة *1977* بحملة وطنية إلى غاية *21* مارس من نفس السنة.[1]

وقد غرس بولاية باتنة لوحد *14040* شجرة مثمرة بأنواع من أشجار الفواكه كالزيتون والمشمش والتفاح...إلخ.

وفي عام *1977* أنشئت في كل ولاية مؤسسة ولائية، لإعادة وإصلاح الثروة الغابية، وهذه المؤسسة، قامت باستصلاح سهل بلزمة بدائرة مروانة ،كما قام بحفر *29* بئر في شهر أفريل *1978*.[2]

أما بالنسبة لميثاق الثورة الزراعية، فقد أشرف هواري بومدين شخصيا على سير العمليات وقام بالعديد من الزيارات عبر أنحاء الوطن والاتصال بالجماهير الشعبية مباشرة وشرح لهم أهداف الثورة الزراعية[3] وفي هذا الصدد يقول الرئيس هواري بومدين: "إن الثورة الزراعية اليوم حقيقة واضحة لا غموض فيها، لأن نتائج هذه العملية الكبيرة بدأت تبرز للوجود وأصبح الفلاح يعيشها ويلمسها مما يجعله يزداد وعيا وفهما لهذه الثورة التي هي ثورته في المقام الأول خاصة بعدما انقشعت والحمد لله كل الغيوم والسحب وتبخرت كل الدعايات، بعدما تم توزيع الأرض وأصبح الخماس متعاونا، وقضي على الملكية المستغلة، وبرزت إلى الوجود القرى الزراعية التي أنجزت في إطار المشروع الأول قرية اشتراكية، واليوم هنا مئات القرى هي في طور الإنجاز في كل أنحاء الوطن، وأصبح الفلاحون يتمتعون بالسكن..."[4].

من أهم إنجازات الثورة الزراعية هي كالآتي:

---

[1] أنظر الملحق رقم 01.

[2] – جلول مكي، "تطور ولاية باتنة ما بين *1962 – 1978*"، مجلة الأصالة، مجلة *24*، العدد *87/88*، منشورات وزارة الشؤن الدينية والاوقاف، تلمسان *2011*، *ص139 – 140*.

[3] – رابح عدالة، المرجع السابق ، *ص45*.

[4] – د.م، "من أقوال الرئيس الخالد هواري بومدين"، مجلة الجيش، العدد *179*، طبع الطباعة الشعبية للجيش، فيفري *1979*، *ص8*.

1- بعد عامين من إنطلاق مشروع الثورة الزراعية، تم انتشار التعاونيات الإنتاجية وتعاونيات[1]. فقد تم تثبيت *100.000* مستفيد مجتمعين في *3900* تعاونية إنتاج زراعية تابعة للثورة الزراعية، و*600* تعاونية استغلال مشترك و*800* تجمع شبه تعاوني للاستصلاح و*200* تجمع للتعاضد الريفي، بالإضافة إلى *5500* وحدة تعاونية التابعة للتعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات والتي يقدر عددها بـ *576* تعاونية[2].

2- وفيما يخص القرى الاشتراكية، فقد تم تدشين أول قرية اشتراكية سنة *1972* وهي قرية **عين النحالة بولاية تلمسان**، والتي أنجزها الفلاحون والشبان والمثقفون والتي كانت مزودة بجميع الوسائل الضرورية للحياة الكريمة[3].

- وفي *17* أوت *1973* تم تدشين القرية الاشتراكية الثانية بمنطقة الاخضرية، بحيث سلمت مفاتيح وعقود الاستفادة من هذه القرية التي بنيت في أقل من عام للفلاحين الفقراء.

- وفي *21* نوفمبر تم تدشين القرية الاشتراكية **قلتا زرقا بولاية البويرة**، وتم تسليم المفاتيح للفلاحين الجزائريين[4].

- وفي *23* ماي *1974*، تم تدشين القرية الفلاحية النموذجية **بوزقزة بالسحل بولاية مستغانم**، والتي تتوفر على سكن نظيف، مسجد ومستوصف، وكل ما هو ضروري لحياة الإنسان[5].

وفي حوار لطفي الخولي مع الرئيس هواري بومدين، صرح هذا الأخير قائلا :"تم بناء أكثر من مائة قرية من القرى الاشتراكية الجديدة على نحو صحي جميل معماريا، يمكن ان يكون نموذجا للتجمعات السكنية في المستقبل... "[6].

---

(1) – د.م، "رفض الأمر الواقع"، مجلة الجيش، المرجع السابق ، *ص9*.

(2) – وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية، المرجع السابق ، *ص43-44*.

(3) – بول بالطا، وكلودين ريللو، المصدر السابق، *ص43 -44*.

(4) – وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين، 2 جويلية *1973*– 3ديسمبر *1974*، *ج5*، المطبعة الكبير النصر، قسنطينة، *1975*، *ص35 ،359*.

(5) - le ministere de l' informe de la documentation , discours de président Boumediene 2 julliet 1973 – 3décembere 1974,imprimre par an-nasr,costantine, aoute 1975, p241 -243.

(6) – لطفي الخولي، المصدر السابق، *ص184*.

وبفضل هذه القرى أصبح في متناول الجزائريين أن يبعثوا أولادهم إلى المدارس وان يكملوا تعليمهم إلى النهاية[1]، كما كانت كل المستشفيات والمستوصفات في خدمة الجزائريين دون دفع أي مقابل...إلخ.[2]

3. وبتطبيق الثورة الزراعية في المناطق الرعوية: تم إنشاء أكثر من *4000* تعاونية عامة تخدمها أكثر من *280* مركز خدمات للمكنات الزراعية[3].

4. كما تم القضاء على الوسطاء المكلفين بتجارة الجملة، وأصبح كل فلاح بإمكانه بيع إنتاجه الزراعي دون وساطة في أسواق الجملة[4].

5. تدشين بومدين العديد من المعاهد والمدارس العليا لتكوين اليد العاملة المتخصصة في الزراعة، حيث تم إنتاج مركزين جهويين للتكوين ومعهد عالي دراسي "المدرسة الوطنية"[5]. وهذا ما أدى إلى إرتفاع عدد الطلبة في المعهد الوطني الزراعي من *180* طالب سنة *1965* إلى *9* آلاف طالب سنة *1975*[6].

6. وقد لاحظنا من ناحية أخرى خلال عشرية السبعينات ارتفاع الطلب على الفلاحة مقابل الصناعة، وهكذا طورت الفلاحة تجهيزاتها، وسجلت ارتفاعا سنويا يقدر بـ: *10*% من استهلاك الأسمدة خلال الفترة الممتدة بين *1970 – 1980*.[7]

وما تجدر الإشارة إليه إلى أن قطاع الصناعة ،وفي إطار التكامل الذي تقتضيه استراتيجية التنمية قد لعب دورا أساسيا في تأهيل القطاع الزراعي ،كما عرفت البوادي والأرياف

---

(1) – يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبدالعزيز بوتفليقة، نشر إلكترونيا لناشري (*www.mashiri.net*)، *2003*، *ص28*.

(2)– أنظر الملحق رقم 03.

(3) – لطفي الخولي، المصدر السابق، *ص184*.

(4) – رابح عدالة، المرجع السابق ، *ص46*.

(5) – عبدالعالي دبلة، المرجع السابق ،ص *95*.

(6) – رابح عدالة، المرجع السابق ، *ص46*.

(7) – عمر بالسعود، المرجع السابق ، *ص37*.

تحولات اجتماعية وثقافية ،من حيث طرق وأساليب العيش ،كما تم القضاء تدريجيا على الازدواجية الموروثة على الاستعمار[1].

كما بلغت الأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية ما يقارب *946747* هكتار من الأراضي، و*337،233* نخلة تابعة للقطاع العام، ومن هذه الأراضي *691،282* هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، أي *72* % منها *561،316* تابعة للقطاع الخاص، و*648،081* نخلة تابعة للمزارعين، وتم التنازل عن *9495* هكتار و*27034* نخلة، كلها ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

وقد بلغ عدد المستخدمين *99،776* فلاح منهم *12488* بصفة فردية، ومنهم *87،288* فلاح في تعاونية إنتاجيه و*877* تعاونية زراعية للاستغلال المشترك ،و*524* مجموعة تعاونية تحضيرية للاستثمار[2].

ب- النتائج السلبية:

ورغم كل الجوانب الإيجابية لميثاق الثورة الزراعية إلا أن نتائجها كانت مخيبة للآمال. وفي هذا الصدد، فقد وصف فرحات عباس في مذكراته الثورة الزراعية على أنها "... فالثورة الزراعية حسبه خطأ جسيم ...واعتبرها كارثة ستؤدي حتما إلى اغتيال الزراعة والمجهود الفردي"[3].

وهذا يظهر جليا في عدم قدرة الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي ،وبهذا أصبح مشكل الإنتاج والإنتاجية في الجزائر من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، فقد شهد الإنتاج الزراعي تراجعا ملحوظا، ففي الفترة الممتدة بين *1976* إلى *1978* ،كان يقدر إنتاج

---

(1) – محمد بوضياف ،مستقبل النظام السياسي الجزائري ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،*2008* ،ص*104*.

(2) – *mohamed elyes mesli, op cit, p110-111.*

(3) – حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، *2007*، ص*249*.

الحبوب *639* كلغ ،ولم يرتفع إلا بنسبة *4*% في ظرف *10* سنوات ،وهذا العجز في إنتاج الحبوب (القمح) ،يؤدي إلى التبعية الغذائية نحو الاسواق الرأسمالية العالمية[1].

والجدير بالذكر أنه في عام *1980*، أصبح نصف الحبوب المستهلكة هي الحبوب المستوردة من الخارج، و*80*% من الزيوت، وثلث من الخضار الجافة، وكذلك استيراد شبه كامل السكر وغيرها من المواد الغذائية[2]. وبهذا اصبحت نسبة الواردات الزراعية والغذائية تشكل ما يقارب *25*% من مجموع واردات البلاد، بعدما كانت تمثل *14*% في بداية السبعينات. وفي المقابل فلقد انخفضت الصادرات من عام *1970* إلى عام *1984*، *فلم* تعد تمثل سوى *183* مليون دج كمعدل سنوي أي *3*،*6*% من إجمالي الصادرت[3].

– وحسب ما جاء في المؤتمر الاستثنائي الأول لحزب جبهة التحرير الوطني *15*– *19* جوان *1980* فإن الإنتاج الفلاحي خلال فترة السبعينات كان في مستوى ادنى من الإمكانيات، وأن الأعمال والبرامج المطبقة في هذا القطاع لم يتم تكييفها مع مستلزمات الإنتاج ومصالح المنتجين[4].

– ورغم إنشاء العديد من القرى الاشتراكية، إلا أن السكن الريفي كان يعاني من أزمة خطيرة، فالبناءات العمومية تتم ببطء وتكاليفها باهظة، بالإضافة إلى النقص المسجل في تغطية السكان في المجال الصحي ،خاصة فيما يتعلق في مجال الطب الوقائي وفي حماية الأم والطفل ... إلخ. والجدير بالذكر أن النقل الجماعي للمسافرين ولا سيما في الأرياف، فهو لم يحظى بالعناية الكافية[5].

---

(1) – عبدالعالي دبلة، المرجع السابق ، *ص96– 97*.

(2) – بنجامين ستورا، المصدر السابق، *ص59*.

(3) – مليكة جرمولي، المرجع السابق ، *ص54–55*.

(4) – حزب جبهة التحرير الوطني، المؤتمر الاستثنائي الأول لحزب جبهة التحرير الوطني *15– 19* جوان *1980*، المؤسسة الجزائرية للطباعة وحدة بن بولعيد، الجزائر، *1987*، *ص26*.

(5) – نفسه، *ص25*.

بالإضافة إلى السكنات التي لم يتم إنجازها وبقاء العديد من الفلاحين يسكنون في الخيام والأكواخ. وذلك بسبب التأخر في إنجاز العديد من القرى الاشتراكية. ففي ولاية بسكرة لم تتعدى *3* قرى منجزة ضمن *64* قرية مقررة، والتي في طريق الإنجاز لا تتعدى *14* قرية[1].

– التأخير الكبير في إنجاز ودراسة ملفات اختتام المرحلتين الاولى والثانية من الثورة الزراعية ،وذلك بسب المشاكل التي اعترضتها مثل عدم التحكم في الإحصائيات الدقيقة لكل مرحلة.
– عدم توزيع النخيل والمساحات التي تخلى عنها في إطار إعادة هيكلة قطاع التسيير الذاتي.
– تدني الأجر في القطاع الفلاحي، وعدم استفادة مستفيدي الثورة الزراعية من التأمين الاجتماعي[2].

المبحث الثاني: معوقات الثورة الزراعية:

من خلال ما سبق ذكره، نستنتج أن الهدف الذي كانت تسعى إليه المخططات التنموية في ظل تطبيق الثورة الزراعية، تحت ما يسمى بالنظام الاشتراكي، الذي يتمثل في توفير الموارد الزراعية والغذائية لتلبية حاجيات الموطنين، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق وذلك يعود لعدة مشكلات واجهت الثورة الزراعية في ظل تطبيق النظام الاشتراكي، ويمكن تلخيص هذه المشكلات فيما يلي:

1– **المعوقات الطبيعية:** وهي متصلة بالمناخ والجغرافيا، واللتان تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها، بحسب طبيعة الإنتاج الزراعي الذي تتوفر عليه مناطق (التل، السهوب، وواحات الجنوب)[3].

– بالإضافة إلى المشكلات الطبيعية المتمثلة في الجفاف الذي عرفته الجزائر في سنوات الثمانينيات إلى جانب تذبذب سقوط الأمطار الراجع إلى طبيعة المناخ فمتوسط كمية سقوط الأمطار في المليار م^3 حسب بيانات *1985كانت* كالآتي:

---

(1) – د.م، "التقرير السنوي بسكرة لسنة *1982* (نشاطات مكثفة لتنظيم الفلاحين وتطوير وسائل الإنتاج والإنتاجية)"، مجلة الثورة والفلاح، العدد *48*، المرجع السابق ، *ص8*.

(2) د.م، "التقرير السنوي بسكرة لسنة *1982* (نشاطات مكثفة لتنظيم الفلاحين وتطوير وسائل الإنتاج والإنتاجية)"، مجلة الثورة والفلاح، العدد *48*، المرجع السابق ، *ص8*.

(3) – عمر بالسعود، المرجع السابق ، *ص11–12*.

* أقل من *100* ملم: *67.85* مليار م^3 .
* من *100* إلى *300* ملم: *30.10* مليار م^3 .
* أكثر من *300* ملم: *94.53* مليار م^3.

– إلى جانب الصقيع الذي قضى على المزروعات[1].

2– **المعوق النفساني** :فهناك من الفلاحين الذين أظهروا الحذر ،على الرغم من استفادتهم من الثورة الزراعية بالدرجة الأولى، حيث طرحوا العديد من الأسئلة من بينها: ماذا ستطلب منا السلطة مقابل ذلك؟...إلخ[2].

3– **المعوقات الإجتماعية:** متصل تاريخها بالظروف التي عاشتها الفلاحون، حيث عرف عدة مضايقات منها :الاحتلال الفرنسي، عدم الاستقرار السياسي، استعمار زراعي (المعمرين) ...إلخ.

وعلى حد تعبير عمر بالسعود: " فإن غياب طبقة الفلاحين المنتمية إلى تاريخ عريق، ومتمسكة بجذور الأرض، كان عائقا كبيرا من أجل الإصلاح الزراعي عام *1971*. كما أن الظروف الاجتماعية، التي صاحبت إعادة توزيع الفردي للأراضي لم تكن منطقية أو ذاتية مجحفة"[3].

4– **المعوقات السياسية والدينية:** والتي تتمثل في معارضة الملاكين الكبار والمستوطنين الذين شنوا حملات من الشائعات ،وذلك بسبب خوفهم من تحديد الملكيات.

- كما شكلت الجماعة السلفية عائقا في وجه الثورة الزراعية واعتبروها مناقضة لمبادئ الإسلام[4].

5– **المعوقات التقنية والعملية** :والتي ظهرت اثناء تطبيق الثورة الزراعية، وبسبب عدم الفهم الصحيح لنصوصها أدى إلى انخفاض مساحة الاراضي الصالحة للزراعة من *111942* هكتار

---

(1) – مليكة جرمولي، المرجع السابق ، ص *56*.

(2) – بول بالطا، كلودين ريللو، المصدر السابق، ص*110*.

(3) – عمر بالسعود، المرجع السابق ، ص *12 – 25*.

(4) – بول بالطا وكلودين ريللو ،المصدر السابق، ص*110*.

خلال المرحلتين الأولى والثانية، وذلك بسبب إهمال المكلفين بحصيلة الصندوق الوطني للثورة الزراعية، وخاصة المجلس البلدي لكل من ولاية معسكر، سعيدة، مستغانم و تيارت[1].

- عدم الالتزام بالصرامة اللازمة في المتابعة الميدانية أثناء تطبيق الثورة الزراعية وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي.

- قيام العمال بممارسات فردية سيئة مثل :اللامبالاة ،الإهمال ،الاختلاس ، الرشوة والاستهلاك الذاتي...إلخ. وكل هذه العوامل ألحقت ضررا بالتعاونيات الإنتاجية وكذا الوحدات الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية[2].

- بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بعملية التأمينات التي تمت في جو ساده الغموض واللاشفافية، فقد أظهرت التحقيقات أنا بعض التأميمات كانت صورية فقط.

كما كانت بعض التعاونيات تتعرض للضغوط من طرف الخواص الذين يملكون أراضي حول التعاونيات، وأرغموهم على التنازل عنها، وهذا ما أدى إلى تراجع عدد المستفدين وتوجهوا إلى العمل في قطاعات أخرى، خاصة الصناعة ،كما استحوذ العديد من اصحاب النفود على مساحات من الأراضي دون أن تكترث السلطة بذلك[3].

بالإضافة إلى مشكل بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية ،مما أدى إلى فشلها[4].

- والجدير بالذكر أن بعض التأميمات كانت بلا جدوى، حيث أن الأملاك التي كانت تتجاوز الحد المحدد للتأميم، كانت محل تأميم جزئي للمسافة الإضافية. وهذه المساحة تركت بورا ولم تستغل من طرف المستفيدين[5].

---

(1) – عمار بن يونس، "مسؤولية الشباب وتعميق الفكر"، مجلة المجاهد، ع*1058*، الجزائر، *1980*، ص*12*.

(2) – فوزية غربي، المرجع السابق ، ص*98 – 100*.

(3) – مليكة جرمولي، المرجع السابق ، ص*56*.

(4) - ياسين ولد موسى، هواري بوميدين ثأر يبني دولة، ج*2*، المنتج المنفذ هو راينز للإنتاج الإعلامي، الجزيرة الوثائقية، *2013*.

(5) – *mohamed elyes mesli, op cit, p124.*

6- **المعوقات المالية:** كان القطاع الفلاحي يعاني من ضعف المكننة، وقلة العتاد الفلاحي، وقلة صيانته، ويظهر هذا جليا في غياب الإطارات المتخصصة في المجال الزراعي، مما جعل القطاع الفلاحي بعيد عن الطرق الحديثة لتطوير الإنتاج وكذا الاستخدام الغير عقلاني للأسمدة، وغياب البذور، وانعدام وسائل التخزين، وهذا ما يؤدي إلى تعرض الإنتاج الزراعي للتلف[1].

- لم تكن سياسة الأسعار في خدمة القطاع الفلاحي، فقد كان سعر القمح مثلا يخضع للسعر الإداري والذي لا يراعي التكلفة الحقيقية، مما يؤدي إلى إنقاص حق المزارعين، وبالتالي لا يحفزهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية[2].

وما يجدر الإشارة إليه إلى أنه خلال ما يزيد عن *10* سنوات بقية الأسعار والأجور في القطاع الزراعي مجمدة، بحيث تسمح بتموين المدن بأقل سعر ممكن.

كما بنيت المصانع على ما يزيد عن *150* هكتار من الأراضي الزراعية الجيدة، وهذه المصانع تستقطب اليد العاملة الأكثر شبابا ومهارة[3].

- وخلال المخطط الرباعي الثاني، وفي مجال توزيع السلع الغذائية، والذي لم تعد حركته تتم بالسرعة المطلوبة، وهذا ما أدى إلى بروز ارتفاع كبير في الأسعار.

بصفة عامة، حيث بلغت نسبته *17.5*% سنويا، وهي نسبة تعبر عن ظاهرة تضخم نقدي شديد، وامتدت آثارها إلى مختلف الأقاليم حتى وصلت إلى الأقاليم الريفية[4].

وقد شكلت سياسة الأجور الغير عادلة بين العمل في الصناعة والتي أعطيت لها الأولوية، أو العمل في القطاع الزراعي في مجال الثورة الزراعية. وهذه السياسة تعتبر عاملا للفلاحين للهجرة من الريف والقرى الصغيرة نحو المدن المملوءة بالنشاطات المتعددة

---

(1) – مليكة جرمولي، المرجع السابق ، ص*58*.

(2) – فوزية غربي، المصدر السابق، ص*100*.

(3) – بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص*59*.

(4) – حسن بهلول، "زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لفرنسا وإيطاليا"، مجلة المجاهد ،العدد: *1214*، طبعت بمطابع الثورة الإفريقية، الجزائر، *12 – 22* ديسمبر *1983*، ص*44*.

كالصناعات والمقاولات والإدارة...إلخ[1].وتشير الإحصائيات إلى أن عدد العمال في القطاع الزراعي قد شهد انخفاض ،بحيث يقدر عددهم حوالي *73* ألف فلاح[2]. وهذا ما يؤدي إلى زيادة الهوة بين الريف والمدينة، بالإضافة إلى انتشار العديد من المشاكل في المدن منها: البطالة والأحياء القصديرية...إلخ[3].

7- بالإضافة إلى بعض المشاكل في تطبيق الثورة الزراعية أهمها:

* المستوى التكويني الضعيف، وانعدام وسائل الإرشاد الفلاحي كالإذاعة والمجلات ...إلخ.

* بعد المساكن عن أماكن الإنتاج (المزارع).

* نقص ملحوظ في الإطارات الفلاحية والعدد الضئيل منها لا يلبي احتياجات القطاع الفلاحي[4].

8- ولعل أهم مشكلة تواجه الفلاح هي عدم تحقق العدالة الاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول عبد العالي دبلة:" ... فالفلاح الجزائري لم يكن يحتاج إلى تملك الاراضي فقط، بل كان يحتاج إلى تحسن أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، ومعاملته في إطار خصوصيته التاريخية، إضافة إلى حاجته إلى الإحساس بالعدالة في المعاملة هذه التي افتقدها أثناء الاستعمار، ومازال يعاني منها..."[5].

---

(1) – عبد العالي دبلة، المرجع السابق ، *ص99*.

(2) – حسن بهلول، المرجع السابق ، *ص45*.

(3) – عبدالعالي دبلة، المرجع السابق ، *ص99*.

(4) – د.م، مجلة الحضنة، عدد خاص، تصدر من ولاية المسيلة، *5* جويلية *2012*، *ص36*.

(5) – عبدالعالي دبلة، المرجع السابق ، ص *100*.

الخاتمة

عملت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال إلى بناء دولة قوية وحديثة تدافع عن حقوق الشعب ومن هذا المنطلق بدأ بتطبيق ما يعرف بالثورة الصناعية والزراعية ،وكل هذا من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية ،ومواجهة المشاكل كالحرمان والبطالة.

ومن خلال دراستي لموضوع الثورة الزراعية ،يمكن القول على مشروع الثورة الزراعية أنه :

أ- من حيث النصوص

نتيجة للمشاكل التي كان يعانيها القطاع الفلاحي بصفة عامة،والقطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة، سعت الدولة الى إقامة إصلاح زراعي من أجل اعادة الاعتبار لهذا القطاع،وهذا الاصلاح تمثل في قانون الثورة الزراعية الصادر في *8* نوفمبر *1971* تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الارض إلا من يفلحها ويستثمرها".

ويمكن القول أن الثورة الزراعية،انطلقت بأهداف كبرى من اجل تغير الهياكل الفلاحية والموروثة عن الاستعمار سواء القطاع الحديث (المعمرين) او قطاع التقليدي،اضافة الى توزيع العادل والفعال لوسائل الانتاج الزراعي بين الفلاحين والسعي الى التحويل الجذري لظروف معيشة العمل للفلاحين الجزائريين...وغيرها.

ب- من حيث التطبيق:

تبنت الدولة الجزائرية إصلاح زراعي وتحت عنوان الثورة الزراعية سنة *1971*،والتي كانت ذات طابع اشتراكي ،إلا أن هذه الثورة لم تحقق النتائج المرغوب فيها ،سواء فيما يخص الانتاج الزراعي او تنمية الريف .وفي رأيي فان الثورة الزراعية ،قد فشلت ،ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب وهي كالتالي:

* **سوء ادارة القطاع الفلاحي:** بعدما تم تطبيق ميثاق الثورة الزراعية ،وانتشار الالاف التعاونيات الفلاحية ،كانت هذه الاخيرة تعاني العديد من المشاكل في التسيير كالبيروقراطية،واللامبالاة في العمل والتدبير ،والإسراف في استعمال مختلف وسائل الانتاج بالإضافة الى الاستهلاك الذاتي من منتوج التعاونية من طرف العمال الذين يعملون داخل هذه التعاونيات.

* إن تبني النظام الاشتراكي ،في رأيي لم يكن بالاختيار والصواب وذلك بسبب التحديات التي واجهت هذا النظام في الداخل من طرف العارضين الاشتراكية،او في الخارج وهو النظام الرأسمالي .وربما يعود فشل هذا النظام الى انه كان اختيار الدولة وليس اختيار الشعب ،أو إلى منح الاهداف السياسية الاولوية على حساب الاهداف الاقتصادية .فمثلا تعتبر التعاونيات الفلاحية أداة تطبيق النظام الاشتراكي على الفلاحين وهذا ما ادى الى نفور الفلاحين من التعاونيات ،كما اثر سلبا على الانتاج الزراعي.

* النقص في عدد المختصين والمهندسين الزراعيين ،فمثلا في مجال الالات الزراعية عند فسادها لا يوجد من يقوم بإصلاحها وصيانتها وهذا ما ادى الى تراجع الانتاج.

* عدم الاهتمام الكافي بعملية التسويق للمنتجات الزراعية اثناء تطبيق ميثاق الثورة الزراعية .

ويمكن القول في الأخير أن الثورة الزراعية ،استطاعت تحقيق نتائج لا بأس بها ،إلا أن المشاكل التي واجهتها أثناء التطبيق حالت دون استمرار هذه الثورة ،وهذا يظهر جليا من خلال قرار الدولة بإلغاء قانون الثورة الزراعية ،وكذا قطاع التسيير الذاتي ،واستبدالها بقانون المستثمرات الفلاحية الصادر بتاريخ *8* ديسمبر *1987* والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي التابعة للأملاك الوطنية ،وتحديد حقوق المنتجين الفلاحين وواجباتهم.

الملاحق

الملحق رقم (01).

التجهيزات	القرية الاولية او الاساسية	القرية الثانوية	القرية من الدرجة الثالثة
المدرسية	مجمع من *06* فصول +مطعم مدرسي	مجمع من12 فصلا +مطعم مدرسي	عدة مجمعات مدرسية +مطعم مدرسي (بحسب أهمية عدد السكان)+معهد للتعليم المتوسط (300تلميذ)
الاجتماعية والثقافية	قاعة متعددة الاستخدامات (اجتماعات جماعية،انشطة اجتماعية وثقافية) ميادين للالعاب	مماثلة لتجهيزات القرية الاولية	مماثلة لتجهيزات القرية الاولية+ملعب رياضي
الصحية	قاعة علاج	قاعة علاج	مستوصف
الادارية	فرع اداري	فرع اداري+وكالة بريدية	بلدية ،قياضة ،بريدية ،مركز شرطة ،وكالة مصرفية
التجارية	تغذية عامة وتجارات صغيرة تكميلية (حلاق ،جزار ،خباز ،...الخ)	مماثلة لتجهيزات القرية الاولية،محطة بنزين ،مجمعات للاستغلالات الزراعية	مماثلة لتجهيزات القرية الاولية كزيادة تجارة متخصصة (حمام ،مقهى ،فندق ،مطعم ،وسوق)
التقنية			محطة خدمات تعاونية زراعية بلدية متعددة الخدمات
الدينية	مسجد	مسجد	مسجد
مناطق النشاط			صناعة تحويلية وللمعالجة والتصدير

جدول يوضح انواع القرى الإشتراكية

المرجع : وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية والقرى الإشتراكية ،المرجع السابق، *ص40*.

الملحق رقم (02)

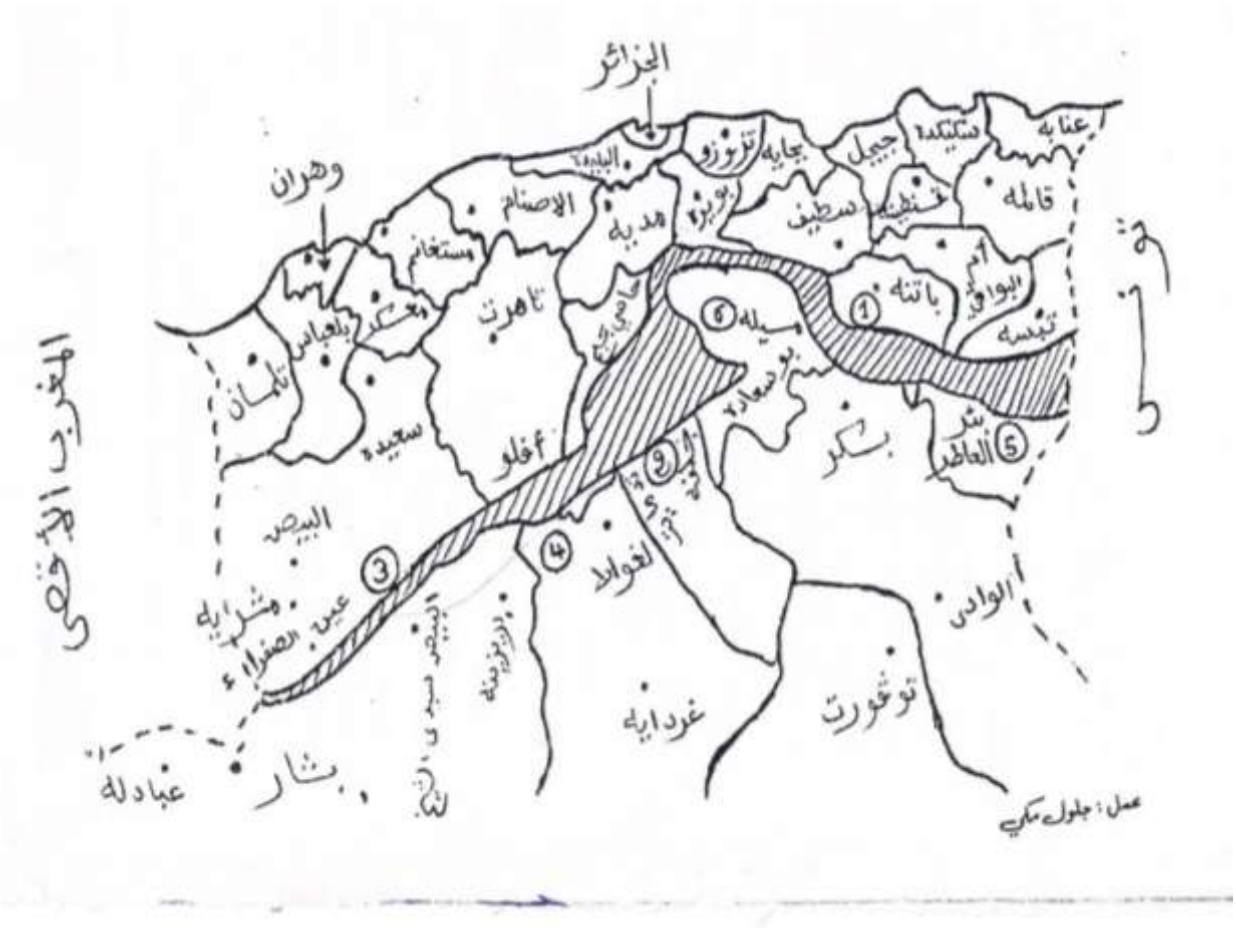

خريطة توضح السد الأخضر في الجزائر ،جلول مكي ،|"تطور ولاية باتنة ما بين 1962-1972" ،مجلة الأصالة ،المرجع السابق ،ص137.

ملحق رقم (03)

الولايه	البلديـــه	اسم القريه	عدد المساكن	تاريخ التدشين
الدرار	اوغورت	معيدف	150	
عنابه	سوارح	ام الطبول	200	20 – 09 – 975
بجايه	سوق الاثنين	وادي ميلات	174	31 – 03 – 976
»	تيمزريت	ايلمان	150	31 – 03 – 976
باتنة	النمورة	الكوانسية	200	27 – 01 – 975
»	مدوكال	مدوكال		27 – 01 – 975
بسكرة	الدبيلة	اكفادو الدبيلة	150	3 – 01 – 975
البليدة	خميس الخشنة	خميس الخشنة	49	قرية نموذجية اختيارية
»	بوفاريك	تسالة المرجة	153	15 – 10 – 975
البويرة	مدومة	مدومة	150	2 – 04 – 975
»	البويرة	راس البويرة	50	17 – 08 – 973
»	سور الغزلان	العلمة الزرقاء	104	21 – 11 – 975
»	الاخضرية	زبربورة	150	16 – 04 – 976
الاصنام	عين مران	مؤونة العيون	150	21 – 01 – 975
»	اولاد فارس	الابيض مجاجة	120	21 – 01 – 975
جيجل	الطاهير	بلعمور العنصر	300	24 – 04 – 976
»	سيدي عبد العزيز	القفسار	100	30 – 06 – 974
مستغانم	سيدي خطاب	بلحاسل	200	23 – 04 – 975
ام البواقي	بريش	بريش	300	23 – 03 – 976
ورقلة	توقرت	سيدي سليمان	183	
سعيدة	الحساسنة	المعمورة	206	4 – 12 – 973
سعيدة	سعيدة	سفيد مصباح	120	
»	داودد	حاسي العابد	100	21 – 03 – 976
سطيف	بئر العرش	الواجة	128	17 – 01 – 974
»	عين ولمان		152	
سيدي بلعباس	حمام بوحجار	اوراس المائدة	200	2 – 07 – 974
تيارت	العيون	سلمانه الضاوي الحسيني	358	18 – 03 – 976
»	عين دزاريت	غابة الترفاس	200	24 – 10 – 974
تيزي وزو	برج ام تائل	برج ام تائل	150	31 – 03 – 976
»	سيدي داوود	بوبراك	150	31 – 03 – 976
»	الناصرية	الناصرية	140	31 – 03 – 976
تلمسان	عين تالوت	عين النحالة	148	17 – 06 – 973
»	[illegible]	الشبكة	120	10 – 07 – 975
»	[illegible]	ماقورة	143	10 – 07 – 975

جدول يوضح عدد القرى الاشتراكية التي تم إنجازها ،وزارة الإعلام والثقافة ،الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية ،المرجع السابق ،ص63.

قائمة البيليوغرافيا

قائمة الببليوغرافيا:

الوثائق والتقارير:

1- جبهة التحرير الوطني ،الميثاق الوطني *1976* ،مصلحة الطباعة ،المعهد التربوي الوطني ،الجزائر ،*1976*.

2- حزب جبهة التحرير الوطني، المؤتمر الاستثنائي الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 5-9 جوان *1980*، المؤسسة الجزائرية للطباعة وحدة بن بولعيد، الجزائر، *1987*م.

3- وزارة الإعلام والثقافة ،الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية ،ورشات الفنون الطباعية ،إسبانيا *1976*.

4- وزارة الاعلام والثقافة ،خطب الرئيس بومدين *19* جوان *1965* -*19* جوان *1970* ،ج*2* ،طبع البعث ،قسنطينة ،*1970*.

5- وزارة الإعلام والثقافة ،خطب الرئيس بومدين، *2* جويلية *1973* - *3* ديسمبر *1974*، ج*5*، المطبعة الكبيرة النصر ،قسنطينة، *1975*.

6- وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ،الثورة الزراعية (نصوص أساسية) ،الطبعة الشعبية للجيش ،نشر بمعرفة مديرية الإصلاح الزراعي للجنة الوطنية للثورة الزراعية ،د.م ،د.ت.

الكتب باللغة العربية:

1- أبو زكريا يحي ، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، نشر إلكترونيا لناشري (*www.mashiri.net*)، *2003*.

2- بن أشنهو عبد اللطيف:التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط *1962*-*1980* ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،*1982*.

3- بنجامين ستورا ،تاريخ الجزائر بعد الاستقلال *1962* -*1988* ،تر:مصباح ممدوح كعدان ،تاريخ العرب والعالم *05* ،منشورات الهيئة العامة للكتاب ،وزارة الثقافة ،دمشق ،*2002*.

4- بول بالطا وكلودين ريللو:استراتيجية بومدين ،تعريب :خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ،ط1 ،دار القدس ،بيروت ،*1979*.

5- بومايدة عمار ، بومدين وآخرون (ما قاله ... وما أثبتته الأيام)، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، *2008*.

6- حيدوسي غازي ،الجزائر التحرير الناقص ،تر:خليل أحمد خليل ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،*1997* .

7- الخالدي سهيل، الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت، د، ت.

8- الخولي لطفي :عن الثورة في الثورة وبالثورة ،هواري بومدين ،دار الهدى ،عين مليلة ،دت.

9- دبلة عبد العالي :الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسية) ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،دت .

10- راشد أحمد اسماعيل ،تاريخ أقطار المغرب العربي (ليبيا ،تونس ،الجزائر ،موريطانيا) ،دار النهضة ،بيروت،*2004* .

11-طلاس مصطفى والعسلي بسام ،الثورة الجزائرية ،طبعة خاصة ،دار الرائد للكتاب ،الجزائر ،*2001* .

12- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، *2007*.

13- عدالة رابح ، هواري بومدين رجل الكفاح وموافق، دار المجتهد، الجزائر، *2013*.

14- العمامرة سعد بن البشير :هواري بومدين ،الرئيس القائد ،ط ،قصر الكتاب ،البليدة ،*1997*.

15- كبير سليمة :الرئيس هواري بومدين –زعيم معارك التحرير والتعمير – ،المكتبة الخضراء للطباعة والنشر ،الجزائر ،دت .

16- منصور أحمد ،الرئيس بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر (كتاب الجزيرة :شاهد العصر) ،الكتاب الخامس ،دار ابن حزم ،بيروت ،*2007* .

المجلات:

1- ابن التركي :"الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف "،مجلة أول نوفمبر" ،ع*23* ،مطبعة بن بولعيد ،الجزائر ،*1977*.

2- أبو رؤوف، "الثورة الزراعية محور هام في التنمية الوطنية "،مجلة أول نوفمبر ،ع6 ،تصدر عن منظمة المجاهدين ،الجزائر ،جوان *1976*.

3- بالسعود عمر،" الفلاحة في الجزائر من الثورة الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية *1963*-*2006* "-مجلة الإنسانيات ،ع*22* ،د.م ،ديسمبر، *2003*.

4- بلورنة إبراهيم ، "المرحلة الثالثة من الثروة الزراعية (دراسة وسائل التطبيق على أرض الواقع)"، مجلة أول نوفمبر، العدد *4*، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، فيفري *1976*.

5- بن يونس عمار ، "مسؤولية الشباب وتعميق الفكر"، مجلة المجاهد، ع*1058*، الجزائر، *1980*.

6- بهلول حسن ،" زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لفرنسا وإيطاليا"، مجلة المجاهد ،ع*24*، طبعت بمطابع الثورة الإفريقية، الجزائر، *2- 22* ديسمبر *1983*م.

7- الحجازي محمد ،"إشكالية العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر" ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،ع*6* ،معسكر ،*2012* .

8- د.م، "التقرير السنوي بسكرة لسنة *1982* (نشاطات مكثفة لتنظيم الفلاحين وتطوير وسائل الإنتاج والإنتاجية)"، مجلة الثورة والفلاح، العدد *48*،تصدر عن الاتحاد الوطني للفلاحين، الجزائر ،*1983*.

9- د.م، "من أقوال الرئيس الخالد هواري بومدين"، مجلة الجيش، العدد *79*، طبع الطباعة الشعبية للجيش، فيفري *1979*.

10- د.م، مجلة الحضنة، عدد خاص، تصدر من ولاية المسيلة، *5* جويلية *2012*.

11- دم، رفض الأمر الواقع، مجلة الجيش، العدد *6*، الجزائر، *1973*.

12-رخيلة عمار، « قراءة متأنية في برنامج الحملة الوطنية للتشجير لسنة *1982-1983* » مجلة الثورة والفلاح ، ع*48*، تصدر عن الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الجزائر، *1983*.

13-صالح محمد الطاهر ،الثورة الزراعية (الحلم الحقيقي) ،مجلة أول نوفمبر ،ع*7* ،مطبعة بن بولعيد ،الجزائر ،*1974*.

14-عبد العزيز محمد،"الإسلام والثورة الإشتراكية" ،مجلة الأصالة ،ج*2*،العدد الخامس ،1971،منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

15- مكي جلول ،"تطور مدينة باتنة ما بين *1962 – 1972*"، مجلة الأصالة، م *24*، العدد *87-88* ،منشورات وزرة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان *2011*.

الرسائل والأطروحات

1- بودريوع صبرينة ،الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر (المرحلة البومدينة نموذجا *1965-1978*) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ والآثار ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،*2011*.

2- بوضياف محمد ،مستقبل النظام السياسي الجزائري ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،*2008* .

3- جرمولي مليكة ،السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة -دراسة حالة ولاية البويرة- ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر ،*2004-2005* .

4- سعيدي منهل، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد هواري بومدين *1965-1978*، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر،جامعة محمد خيضر ، بسكرة، *2014*.

5- عياش خديجة ،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،*2000-2007*)مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،د.م ،*2011* .

6- غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، *2008*.

7- مطمر محمد العيد ،الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا) ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،*2005*.

8- معزة عز الدين ،فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال *1899-1985*م. ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،*2004/2005* .

9- معوش إيمان وبورحلة نسيمة ،واقع التمويل المصرفي في الجزائر -دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين بسام -،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة ،*2005* .

الملتقيات والمداخلات:

1- بن سمينة عزيزة ،"سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة حالة –"،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة خيضر ،بسكرة ،*2006*.

2- خليفة عمر وبخوش مديحة :"دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر" ،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،وتحقيق التنمية المستدامة ،*2011*.

الأشرطة والحصص التلفزيونية:

1- ولد موسى ياسين ، هواري بومدين ثائر يبني دولة، ج*2*، المنتج المنفذ هوراينز للإنتاج الإعلامي ،الجزيرة الوثائقية، *2013*.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- *Le ministere de l' informe de la documentation , discours de président Boumediene 2 julliet 1973 – 3décembere 1974,imprimer par an-nasr,costantine, aoute 1975.*

2- *Mohamed Elyes mesli, les vicissitudes des l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution des terres de 990; Dablab Alger; 1990.*

3- *République algérienne démocratique et populaire, coopération et révolution agraire ,commission national de la révolution agraire ,imprimer par elbaath.*

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الاهداء	
الشكر والعرفان	
مقدمة.....	أ-هـ
مدخل :وضع الزراعة عشية الاستقلال.....	6-11
1- القطاع الحديث.....	7
2- القطاع التقليدي	7
3- قطاع التسيير الذاتي.....	8
الفصل الأول : الثورة الزراعية –المبادئ والأهداف-.....	12-21
المبحث الأول :دوافع صدور قانون الثورة الزراعية.....	13
المبحث الثاني :ميثاق الثورة الزراعية	15
المبحث الثالث :أهداف الثورة الزراعية.....	19
الفصل الثاني :مراحل الثورة الزراعية.....	22-34
المبحث الاول :المرحلة الاولى *1971*.....	23
المبحث الثاني :المرحلة الثانية *1972*(الملكية الخاصة).....	28
المبحث الثالث :المرحلة الثالثة *1975*(تربية المواشي).....	32
الفصل الثالث :تقييم تجربة الثورة الزراعية.....	35-49
المبحث الأول : نتائج الثورة الزراعية.....	36
المبحث الثاني : معوقات الثورة الزراعية.....	43
الخاتمة.....	48
الملاحق.....	52
قائمة المصادر والمراجع.....	56
قائمة المحتويات.....	62